كلمة (بعض) في الدرس النحوي
دلالتها وأحكامها

إعداد

أ.د / محمد محمد أحمد عبدالباري

أستاذ اللغويات المساعد

كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٢هـ = ٢٠٢٠م

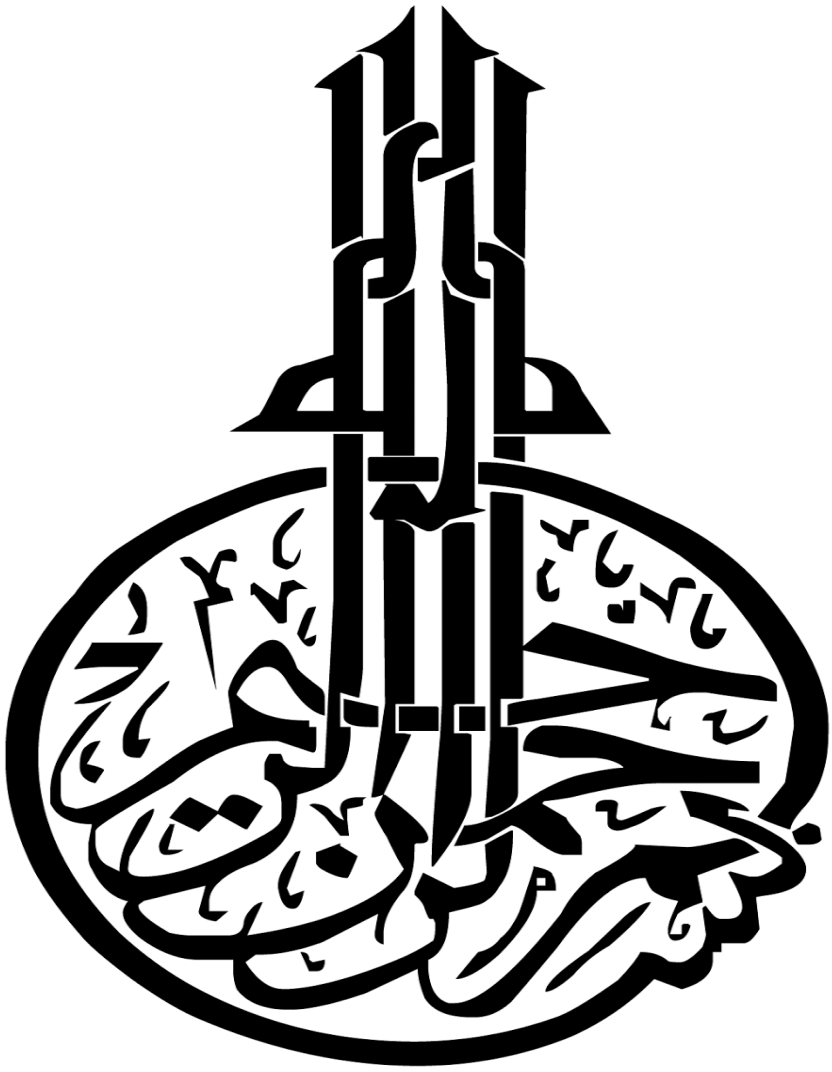

كلمة (بعض) في الدرس النحوي دلالتها وأحكامها

محمد محمد أحمد عبدالباري

قسم اللغويات –كلية اللغة العربية بالمنوفية–جامعة الأزهر–مصر

البريد الإلكتروني:

mahmedmohamed191@gmil.com

ملخص البحث

موضوع هذا البحث هو دراسة كلمة (**بعض**) في مصنفات اللغويين والنحويين، وشملت هذه الدراسة الحديث عن مفهومها ودلالتها، واستعمالها، والأمور التي تكتسبها بالإضافة، ومراعاة لفظها ومعناها، وما اختصت به عند قطعها عن الإضافة، من حيث التعريف والتنكير والإعراب، وبيان حكم دخول الألف واللام عليها، ثم الحديث عن حكم تثنيتها وجمعها وتصغيرها، والجمع بينها وبين (مِن) التبعيضية في أسلوب واحد، وقد ناقش البحث كلَّ هذه الجوانب من خلال ما ورد في كتب النحاة واللغويين من أنظمة وأقيسة وشواهد، ثم رجَّح ما رآه صوابًا، معضدا ذلك بالدليل ما أمكن.

الكلمات المفتاحية: بعض– درس – نحوي– دلالة – أحكام

The word *"some"* in grammar study:

Significance and provisions

Mohamed Mohamed Ahmed Abdel-Bari
Linguistics department - Faculty of Arabic Language in Menoufia - Al-Azhar University - Egypt
Email: mahmedmohamed191@gmil.com

Abstract

The present paper investigates the word "*some*" in the works of linguists and grammarians, including its concept, connotations, usage, what it acquires by addition, its pronunciation and meaning. The paper also discusses its distinctive features when severed from addition; definition, anonymity, parsing, adding "*the*" to it, the rule of its dual form, plural form and minimal form and combining it with partial "*of*" in one style. The paper discussed all these aspects through the books of grammarians and linguists on regulations, measurements and evidences, giving preference to what is believed to be correct, with evidences whenever possible.

Keywords: some - study - grammar - significance - provisions

المقدمة

الحمد لله علىٰ التوفيق لحمده ، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد نبيه وعبده ، وآله الطَّيبين، وأصحابه التابعين، وبعد:

فهذه دِراسة نحوية لكلمة ثلاثية المبنىٰ، متشعبة الجوانب، متعددة الأحكام، كثيرة الدوران في كلام العرب شعرًا ونثرًا، تلك هي كلمة (**بعض**)، التي تعددت في دلالتها الآراء، واختلفت مذاهب النحويين في أحكامها، الأمر الذي دفعني أنْ أجعلها موضوعًا لبحثي؛ إدراكًا مني لأهميتها، وقد عرضت لهذه الكلمة من جميع جوانبها، تحت عنوان:

كلمة (بعض) في الدرس النحوي: دلالتها وأحكامها

مستأنسًا بنصوصِ علمائِنا الأَجِلَّاءِ، مُرَجِّحًا ما يقبلُهُ العقلُ، ويوافقُ السَّماعَ، ملتزمًا جانِبَ الإيجازِ، مع التوضيحِ في ضَوءِ التحليلِ المقْتَصِدِ، والمَدِّ البصيرِ لمسيرةِ البحثِ اللُّغوي المتَطَوِّرِ، ليكونَ ذلكَ دليلَ صِدْقٍ علىٰ أصالةِ العربيةِ ومرونتِها، وليكشفَ في شموخٍ عن سِرِّ اختيارِهَا لغةً لتنزيلهِ الحكيمِ.

وقد اقتضتْ طبيعةُ هذه الدراسةِ أنْ تكونَ في **مقدمة، وثمانية مباحث، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.**

أما المقدمة فقد بيَّنتُ فيها أهميةَ الموضوعِ، وسببَ اختيارِهِ.

وأما المباحث:

فأولها: معنىٰ (بعض) ودلالتها.

وثانيها: استعمالها.

وثالثها: الأمور التي تكتسبها كلمة (بعض) بالإضافة.

ورابعها: مراعاة لفظها ومعناها.

وخامسها: (بعض) المقطوعة عن الإضافة بين التنكير والتعريف.

وسادسها: ما تختص به (بعض) المقطوعة عن الإضافة من حيث الإعراب.

وسابعها: دخول الألف واللام علىٰ (بعض).

وثامنها: تثنية (بعض) وجمعها وتصغيرها واجتماعها مع (مِنِ) التبعيضية.

وأما الخاتمة فقد بينتُ فيها أهَمَّ النتائجِ التي أسفرَ عنها البحثُ.

وبعدُ،،،

فإنني لا أدَّعي الإحاطةَ والكمالَ في هذه الدراسةِ، فالكمالُ للهِ وحدَهُ، ولعلَّ الأيامَ تكشفُ لنا جوانبَ أكثرَ إقناعًا وإضاءَةً، والمأمول من المتحلِّين بحلىٰ الإنصاف، إذا عثروا علىٰ شيء زلَّت فيه القدم، أو طغىٰ به القلم، أن يستحضروا أنَّ لكلِّ جوادٍ كبوةً، ولكلِّ صارمٍ نبوةً، والأمر كما قال هذا الحكيم (من الرمل):

لا تلُمْ كفِّي إِذَا السَّيفُ نَبَا صَحَّ منِّي العزمُ والدَّهرُ أَبىٰ

واللهَ أسألُ أنْ ينفعَ بهذِهِ الدراسةِ، وأنْ يَـدَّخِرَ لي عنده أجرَها، إنَّهُ نعم المولَىٰ، ونعم النصير.

دكتور

محمد محمد أحمد عبد الباري

المبحث الأول: معنى (بعض) ودلالتها

بعض: لفظ يدلُّ علىٰ الطائفةِ، لا علىٰ الكلِّ، فبعضُ الشيء جزءٌ منه، قلَّ أو كَثُرَ، وجمعهُ (أبعاض)، وقد بَعَّضْتُ الشيءَ: جعلتُه أبعَاضًا، أي: فرَّقتُ أجزاءه،(١) قال تعالىٰ: ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾، (٢)، و﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾(٣) و﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾(٤)

قال سيبويه : « وكلٌّ عَمَّ، وبعضٌ اختصاصٌ».(٥)

وقال ابن سيده: « وَمعنىٰ (كُلّ) عمومٌ وجَمعٌ... وَمعنىٰ (بعضٍ) اختصاصٌ وجُزءٌ».(٦)

أي أنَّ لفظ (كُلّ) يدلُّ علىٰ نهاية العموم ، و لفظ (بعض) يدلُّ علىٰ الخصوص، وليس علىٰ نهايته، فقد تقع علىٰ نصف الكلِّ، وعلىٰ ثلاثة أرباعه،

---

(١) ينظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص٥٤، تحقيق محمد سيد كيلاني ، ط/ مصطفىٰ الحلبي ١٩٦١، وتهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري١/ ٤٨٩، ت/ عبدالسلام هارون، ط/ الدار المصرية للتأليف والنشر، والمخصص لابن سيده٤/ ٢٣٤، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت –، ط١، سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ولسان العرب لابن منظور (ب ع ض)، ط/ دار صادر بيروت، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ٢/ ٣٢٤، ط/ مصطفىٰ البابي الحلبي.

(٢) سورة البقرة، من الآية (٣٦)، وسورة طه، من الآية (١٢٣).

(٣) سورة العنكبوت، من الآية (٢٩).

(٤) سورة الحجرات، من الآية (١٢).

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٦) المخصص لابن سيده ٤/ ٢٣٤.

وعلىٰ معظمه وأكثره، وبالعموم فَإِنَّهَا تقع علىٰ الشَّيْء كُله مَا عدا أقلَّ جُزْء مِنْهُ.(١)

قال أبو حيان في قوله تعالىٰ :﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(٢) :"أَمَاتَهُ اللهُ غَدْوَةَ يَوْمٍ، ثُمَّ بَعَثَهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ، بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ، فَقَالَ: قَبْلَ النَّظَرِ إِلَىٰ الشَّمْسِ: يَوْمًا، ثُمَّ الْتَفَتَ فَرَأَىٰ بَقِيَّةً مِنَ الشَّمْسِ، فَقَالَ: أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، فَكَانَ قَوْلُهُ: يَوْمًا عَلَىٰ سَبِيلِ الظَّنِّ، ثُمَّ لَمَّا تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمِلِ الْيَوْمَ، قَالَ: أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، وَفِي قَوْلِهِ: (أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)، دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ يُطْلَقُ لَفْظُ بَعْضٍ عَلَىٰ أَكْثَرِ الشَّيْءِ».(٣)

وذهب أبو عبيدة(٤) إلىٰ أنَّ (بعضًا) تكون بمعنىٰ (كُلٍّ) مستشهدًا بقوله تعالىٰ:﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (٥)، قال: "(بعض) يكون شيئا من الشيء، ويكون كلَّ الشيء".(٦)

---

(١) ينظر المخصص لابن سيده ٥/ ٢١٣، و العدد في اللغة لأبي الحسين بن إسماعيل بن سيده ص ٧٦ ، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الطاهر ط أولىٰ ١٤١٣ه/ ١٩٩٣م.

(٢) سورة البقرة ، من الآية (٢٥٩).

(٣) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٢/ ٦٣٤، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٢هـ،١٩٩٢م.

(٤) هو معمر بن المثنىٰ البصري ، من أئمة العلم والأدب واللغة، قال عنه الجاحظ : " لم يكن أعلم بجميع العلوم منه"، توفي سنة ٢٠٩هـ . ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي ٧/ ١٦٤، دار المأمون ، القاهرة، ١٣٥٥هـ ، ١٩٣٦م.

(٥) سورة آل عمران من الآية (٥٠).

(٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ ١/ ٩٤، ت/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة، طبعة ١٣٨١هـ.

وقد ردَّ أبو إسحاق الزجاج كلام أبي عبيدة قائلًا: "قال أبو عبيدة معنىٰ: (وَلِأُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) معناه: كلُّ الذي حُرِّمَ عليكم، وهذا مستحيل في اللغة وفي التفسير، وما عليه العمل، فَأَمَّا اسْتِحَالته في اللغَةِ فإنَّ البعضَ والجزءَ لا يُكونُ الكُلَّ....، وإنما جاءَهم عيسىٰ بتحليل ما كان حرامًا عليهم، قال الله عزَّ وجلَّ:﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ﴾(١)، وهي نحو الشحوم، وما يتبعها في التحريم، فأمَّا أنْ يكون أحَلَّ لهم القتلَ والسرِقَةَ والزِّنَا فمُحال".(٢)

وقال أبو عبيدة عند توضيحه قولَه تعالىٰ:﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾(٣): «البعض هاهنا الكلُّ»(٤).

وهذا القول مردود عند جميع النحويين، ولا حاجة عليه من معقول أو خبر؛ لأن (بعضا) معناها خلاف معنىٰ (كلٍّ) في كلِّ المواضع، والذي جاء به عيسىٰ في

(١) سورة النساء، من الآية (١٦٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤١٥، تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

(٣) سورة الزخرف من الآية (٦٣).

(٤) مجاز القرآن ٢/ ٣٠٥، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٤١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١١٨، ت/ د: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، ط٣، سنة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

الإنجيل إنَّما هو بعضُ الذي اختلفوا فيه، وبين الله سبحانه لهم من غير الإنجيل ما احتاجوا إليه(١)

وقيل: إنما بيَّن لهم عيسىٰ عليه السلام بعضَ الذي اختلفوا فيه علىٰ الحقيقة، وذلك ما سألوه عنه(٢).

وقيل: المراد أمر الديانات؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَهُمْ يَكُونُ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِالدِّيَانَاتِ، فَأُمُورُ الدِّيَانَاتِ بَعْضُ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَبَيَّنَ لَهُمْ فِي غَيْرِهِ مَا احْتَاجُوا إليه.(٣)

واستشهد أبو عبيدة أيضًا علىٰ مذهبه بقوله تعالىٰ:﴿ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾(٤)

قال القرطبي: «وَمَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ مَعْنَىٰ(بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ): كلُّ الذي يعدكم، أَي إِن يكن موسىٰ صادقًا يصبكم كلُّ الذي يُنْذِرُكم به، لا بَعْضٌ دونَ بَعضٍ، فـ (بعضٌ) بمعنىٰ (كلٍّ) لأنَّ البعضَ إذا أصابهم أصابهم الكلُّ، لا محالة؛ لدخوله في الوعيد»(٥).

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٤١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١١٨.

(٢) السابقان أنفسهما.

(٣) البحر المحيط ٩/ ٣٨٦، ٣٨٧.

(٤) سورة غافر، من الآية (٢٨).

(٥) تفسير القرطبي ٨/ ٥٧٥١ (بتصرف)، ، وينظر تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٤٨٩.

وممن فسَّر (بعضًا) بمعنىٰ (كلِّ) في الآية أبو الهيثم الرازي[1] إذ قال: "قوله: ﴿يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ أي: إنْ يكن موسىٰ صادقًا يصبكم كلُّ الذي ينذركم ويتوعدكم به، لا بعض دون بعض؛ لأن ذلك من فعل الكهان، وأما الرسل فلا يوجد عليهم وعد مكذوب".[2]

ولم يرتض كثير من المفسرين اعتقاد أبي عبيدة وغيره أن (بعضًا) في هذه الآية يَكُونُ بِمَعْنَىٰ (كُلِّ)، وذكروا أن المعنىٰ: أنَّ موسىٰ عليه السلام وَعَدَهُم شيئينِ من العذاب: عذاب الدنيا، وعذاب الآخرة، فقال: يصبكم هذا العذاب في الدنيا، وهو بعضُ الوَعْدَين، من غيرِ أنْ ينفيَ عذابَ الآخرةِ.[3]

وقيل: حذَّرَهم أنواعًا من العذاب، كلُّ نوع منها مُهلِكٌ، فكأنَّه حذرَّهم أنْ يصيبَهم بعضُ تلكَ الأنواع[4].

وقال الزجاج عند توضيحه معنىٰ هذه الآية: «وهذا من لطيفِ المسائل؛ لأنَّ النبيَ -صلىٰ الله عليه وسلم- إذا وعد وعْدًا وقع الوعدُ بأسره، لم يقع بعضه،

---

(١) هو سهل بن عبدالرحمن الكندي أبو الهيثم الرازي، كان عالما بالعربية ، عذْب العبارة ، دقيق النظر ، صحيح الأدب، عالما ورعا، توفي في خلافة المعتصم بالله، سنة٢٧٦ . ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/ ٣٢٩ ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان/ صيدا، بدون.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ٤٨٩.

(٣) كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ١/ ١٩٤، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م، والكشاف ٣/ ٣٦٩، والبحر المحيط ٩/ ٢٥٢.

(٤)تفسير القرطبي ٨/ ٥٧٥١.

فالسؤال في هذا: من أينَ جاز أن يقول: ﴿ بَعۡضُ ٱلَّذِی یَعِدُكُمۡ﴾، وحقُّ اللفظِ (كُلُّ الذي يَعدُكم)، فهذا باب من النظَرِ يذهب فيه المناظِرُ إلىٰ إلزام الحُجة بأيْسَرِ ما في الأمر...، وإنما ذكرَ البعضَ ليوجب له الكُلَّ، لا أنَّ البعضَ هو الكلُّ،...وكأنّ مُؤمِنَ آل فرعونَ قال لهم: أقلُّ مَا يكون في صدقه أن يُصِيبَكُمْ بعضُ الذي يعدكم، وفي بعض ذَلِك هَلَاكُكُمْ، فهذا تأويله والله أعلم».(١)

وذهب بعضهم إلىٰ أنَّ كلمة (بعض) في الآية زائدة، والمعنىٰ: (وإن يك صادقًا يصبكم الذي يعدكم).

قال الليثُ بن نصر(٢): "(بعضٌ) صلة، وإنَّ بعض العرب يصل بـ (بعضٍ)، كما يصل بـ (ما)..."(٣).

وقال ابن منظور: "بعضُ العربِ يصلُ بـ (بعضٍ)، كما يصِلُ بـ (ما)، من ذلك قولهُ تعالىٰ: ﴿يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِی یَعِدُكُمۡ﴾، يريدُ: يُصِبْكُمُ الَّذِي يَعِدُكُمْ".(٤)

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٧٢

(٢) هو الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار، وقيل : الليث بن رافع بن نصر بن سيار، صاحب الخليل بن أحمد ، وكان بارعا في الأدب بصيرا بالشعر والغريب والنحو، ولم أقف في الكتب التي ترجمت له علىٰ تاريخ مولده ووفاته. ينظر: البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي١/ ٢٤٢ ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، سنة١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠، والأعلام للزركلي ٣/ ١٢، دار العلم للملايين، ط١٥، سنة ٢٠٠٢ م.

(٣) كتاب الغريبين ١/ ١٩٤.

(٤) لسان العرب (بعض).

وذكر ابن سيده أن هذا القول حكاه الخليل، ورُدَّ بأن (بعضًا) اسم، والأسماء لا تكون زائدة، إلا ضمير الفصل، فإنه يزاد؛ لأنَّه أشبهَ الحرفَ في كونه دالًّا علىٰ معنىٰ في غيره، ولهذا لم يكن له محل من الإعراب عند البصريين.

قال ابن سيده: "ومن العرب من يَزِيدُ (بعضًا) كما يزيد (ما)، كقوله تعالىٰ: ﴿يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ﴾، حكاه صاحب العين وهذا خطأ؛ لأن (بعضًا) اسم، والأسماء لا تزاد، فأما (هو) وأخواتها التي للفصل، فإنما زيدت لمضارعة الضمير الحرفَ".(١)

ومما استدل به أبو عبيدة علىٰ مجيئ (بعض) بمعنىٰ (كل) من الشعر قول لبيد:

تَرّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَها أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُهَا(٢)

---

(١)المخصص لابن سيده ٥/ ٢١٣، والعدد في اللغة لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ص ٧٦ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ص٦٤٥، تحقيق: د/ مازن المبارك ، و أ/ محمد علي حمدالله، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

(٢) البيت من الكامل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعة ص٣١٣ ، تحقيق : إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م، ومجالس ثعلب ص٥٠ ، تحقيق أ/ عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، ط ٥ ، بدون ، والخصائص لابن جني١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤١، تحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ١٣٧٦هـ ، ١٩٥٧م، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص ٤١٥، تحقيق: محمد نور الحسن ، وآخرَين، دار الكتب العليمة ، بيروت – لبنان، طبعة ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م،وخزانة الأدب للبغدادي ٧/ ٣٤٩، تحقيق وشرح أ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

والمعنىٰ يقول: إني أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره، إلا أن يدركني الموت فيحبسني، ويُروىٰ (يَعْتَلِق) مكان (يرتبط)، بمعنىٰ: (يَحْتَبِس)، و(الحِمام): الموت.

قال أبو عبيدة: «فلا يكون الحِمَام ينزلُ ببعضِ النفوسِ، فيذهب البعض، ولكنَّه يأتي علىٰ الجميعِ»(١).

وقول الآخر:

إنَّ الأُمــورَ إِذا الأَحْــدَاثُ دَبَّرَهــا دُونَ الشُّيوخِ تَرَىٰ في بَعْضِها خَلَلا(٢)

أي: في كلها خلل.

وقالَ ابن قيس:

مِــنْ دونِ صَــفْرَاءَ في مفاصِــلها لــينٌ وفي بعــض مشــيها خُــرُقُ(٣)

معناه: وفي كلّ مشيها.

وممن تبع أبا عبيدة فيما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري.

جاء في كتاب الأضداد: «و(بعضٌ) حرفٌ من الأَضداد؛ يكون بمَعْنَىٰ بعض الشَّيْء، وبمعنىٰ كلِّه»(٤)

---

(١) مجاز القرآن ١/ ٩٤.

(٢) البيت من البسيط ، ولم أهتدِ إلىٰ اسم قائله، وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٧٦٧، والبحر المحيط ٣/ ١٦٨ ، وفيه شاهد آخر في قوله: (الأحداث دبرها) ، حيث جرَّد الفعل من تاء التأنيث، مع أنه مسند إلىٰ مؤنث مجازي متصل به؛ وذلك لأنه ذهب إلىٰ معنىٰ الحدث، لأنَّ الحدث ههنا يؤَدِّي عن الجمع.

(٣) البيت من بحر البسيط ، وهو لابن قيس في كتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص١٨١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٤) السابق نفسه.

وأرىٰ أنَّ (بعضًا) لَيْسَ من الأَضداد، ولا يقع علىٰ الكلِّ أَبدا، ولا حاجة إلىٰ إخراجه عن مدلوله مع إمكان صحة معناه، إذ مراد لبيد في البيت الأول ببعض النفوس نَفْسُه، فنفسُه من بين النفوس لا شك أنَّها بعضٌ لا كُلٌّ.

قال الزجاج: «أنشد أبو عبيدة بيتًا غلط في معناه، وهو قول لبيد:

تَــرّاكُ أَمْكِنَــةٍ إذَا لَــمْ أَرْضَــها أَوْ يَـرْتَبِطْ بَعْـضَ النُّفُـوسِ حِمامُهَـا

قال: « المعنىٰ أو يعتلق كلَّ النفوس حمامُها، وهذا كلام تستعمله الناس، يقول القائل: بعضُنا يعرِفُك، يريد : أنا أعرِفُك، فهذا إنما هو تبعيضٌ صحيح». (١)

ونسبَ أَبُو الْعَبَّاس أَحْمد بن يحيىٰ ثعلب القول بمجيء (بعضٍ) بمعنىٰ (كلٍّ) إلىٰ هشام الكوفي (٢) إذ قال: «أجمعَ أهلُ النَّحْو علىٰ أنّ البعضَ شيءٌ من أَشْيَاء، أَو شَيْء من شَيْء، إلَّا هشامًا، فَإِنَّهُ زعم أَن قَول لبيد:

أَو يعتلقْ بعضَ النُّفوسِ حِمَامُها

فادَّعىٰ وَأَخْطَأَ أنَّ الْبَعْض هَاهُنَا جمع، وَلم يكن هَذَا من عمله، وإنّما أَرَادَ لبيد بِبَعْض النُّفُوس نَفسَه». (٣)

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤١٥.

(٢) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، من نحاة الكوفة ، وهو صاحب الكسائي، وكان من المؤدبين لبعض الأثرياء، صنَّف : مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة٢٠٩هـ، ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص١٤٧، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨.

(٣) ينظر قول أبي العباس في تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٢١٠، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (بعض) المطبعة الخيرية بمصر طبعة١٣٠٦هـ، ولسان العرب (بعض).

وقال أبو جعفر النحاس: «والبيت الذي أنشده أبو عبيدة لا حجة فيه؛ لأن معنىٰ (أو يخترم بعض النفوس) أنه يعني نفسَه، وبعضَ النفوس". (١)

وقال الزوزني: «أراد ببعض النفوس هنا نفسَه، ومن جعل بعض النفوس بمعنىٰ كُلِّ النفوس، فقد أخطأ؛ لأنَّ (بعضًا) لا يفيد العموم والاستيعاب». (٢)

ولـمَّـا حُكِيَ ما ذكرَهُ أبو عبيدة في بيت لبيد للزمخشري قال: «إنْ صحَّتِ الروايةُ عنه فقد حقَّ فيه قول المازني: كان أجفىٰ من أن يفقه ما أقولُ له» (٣)

وأمَّا البيتان الأخيران فالتبعيض فيهما واضح، فالمعنىٰ في: (تَرَىٰ في بَعْضِها خَلَلا) ليس كلُّ أمرٍ دَبَّرَته الأحداثُ يكون فيه خلل، بل قد يأتي تدبيره أحسن من تدبير الشيوخ. (٤)

وأما قول ابن قيس : (وفي بعض مشيها خُرُق) فمعناه: إذا استُحسن منها في بعض الأَحوال هذا وُجِد في مشيها، وربما كان غيرُ هذا من المشي أَحسنَ منه، فـ(بعض) دخلت للتبعيض والتخصيص، ولم يقصد بها قصد العموم. (٥)

*** *** ***

(١) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١١٩.

(٢) شرح المعلقات السبع للزوزني ص ١٠٩، طبعة دار صادر- بيروت ، بدون.

(٣) الكشاف ٣/ ٤٢٥

(٤) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٠٤

(٥)الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ١٨١ ،١٨٢.

هل تأتي (كلٌّ) بمعنى (بعضٍ) ؟

كلمة (كلٍّ) اسم لجميع أجزاء الشيء، للمذكر والمؤنث، وقد جاء بمعنىٰ (بعضٍ)، وهو ضد.(١)

ومن شواهد ذلك ما جاء في حديث عثمان رضي الله عنه: « أنه دُخِل عليه فقيل له: أبأمرك هذا؟ فقال: كُلُّ ذَاكَ».

قال ابن الأثير: « مَوْضُوعُ (كُلٍّ) الإحاطةُ بِالْجَمِيعِ، وَقَدْ تَسْتعمل فِي مَعْنَىٰ الْبَعْضِ، وَعَلَيْهِ حُمِل قَوْلُ عُثْمَانَ »(٢).

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

قَالَتْ لَهُ وقَوْلُها مَرْعِيُّ إنَّ الشِّوَاء خَيْرُه الطَّرِيُّ

وكُلُّ ذَاكَ يَفْعل الوَصِيُّ(٣)

أَيْ قَدْ يَفْعل، وَقَدْ لَا يَفْعل.(٤)

*** *** ***

---

(١)ينظر الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١١٧٩، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٢)النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/ ١٩٨، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٥١٨، ٥١٩، وبلا نسبة في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/ ١٩٨، ولسان العرب (كل)، وجمهرة اللغة ص ٢٤١، ٩٠١؛ وتاج العروس (كل).

(٤) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٩٨، وجمهرة اللغة ص ٢٤١، ، ولسان العرب (كل).

المبحث الثاني: استعمال (بعض)

أجمع النحويون علىٰ أنَّ (بَعْضًا) من الألفاظِ الملازمةِ للإضافةِ إلىٰ المفرد، لفظًا أو معنىٰ، سواء أكان المفرد اسما ظاهرًا، كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾[1]، أم ضميرًا،[2] كقوله تعالىٰ: ﴿ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ۗ ﴾[3]، والمضاف لفظا هو: ما له مضاف إليه، مذكور صراحة في الكلام، متمم للمعنىٰ المقصود من المضاف، أما المضاف معنىٰ فقط فهو: ما له مضاف إليه، ولكنه محذوف لداعٍ، مع قيام قرينة تدل عليه، وهو مع حذفه ملاحظ في إتمام معنىٰ المضاف، وإكماله له، كما يلاحظ وهو موجود.

قال ابن يعيش: «وإنَّما يحذف المضاف إليه إذا جرىٰ ذكر قوم ، فتقول: مررت ببعضٍ، أي ببعضهم، وتستغني بما جرىٰ من الكلام، ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه»[4].

وعند حذف المضاف إليه يُعَوَّضُ عنه بالتنوين كقوله تعالىٰ ﴿* تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[5]، وقد اختلف النحويون في نوع هذا التنوين علىٰ عدة أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحويين إلىٰ أنه تنوين التمكين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، بحجة وقوعه في اسم معرب منصرف، لابد من وجوده في آخره، إلا إذا جاء بعده مضاف إليه، فيحذف التنوين؛ لوجوب حذفه عند وجود

---

(١) سورة الإسراء ، الآية (٥٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٩ ، مكتبة المتنبي بالقاهرة ، بدون.

(٣) سورة الأنفال ، من الآية (٧٥).

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٣٠.

(٥) سورة البقرة، من الآية (٢٥٣).

المضاف إليه؛ فإذا حُذِفَ المضاف إليه عاد ذلك التنوين للظهور مرة أخرىٰ بعد اختفائه، فهو ليس تنوينا جديد النوع، وإنما هو تنوين التمكين الذي يلحق آخر الأسماء المعربة المنصرفة، كالتي هنا، اختفىٰ بسبب الإضافة، فلما زال السبب رجع إلىٰ مكانه ظاهرًا كما كان.

قال ابن يعيش: «وأمّا مذهبُ الجماعة، فإنه التنوين الذي كان يستحِقه الاسم قبل الإضافة، والإضافةُ كانت المانعةَ من إدخالِ التنوين، فلمَّا زال المانعُ، وهو الإضافةُ، عاد إليه ما كان له من التنوين، وتقديرُ الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين؛ لأن المُعامَلة مع اللفظ»(١).

الثاني : ذهب بعضهم إلىٰ أنَّ التنوين عوض من المضاف إليه، كالذي في (يومئذ، وحينئذ).

قال ابن يعيش: «وإنما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة، كما لا يدخله الألف واللام، فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف». (٢)

وأرىٰ أنَّ التنوين في (بعض) المقطوعة عن الإضافة هو تنوين العوض والتمكين معًا؛ لأنه عوض عن المحذوف، ولأنَّ الاسم الذي يحويه اسم معرب منصرف، وليس مبنيًا؛ لأنه لا يوجد فيه شيء من المعاني التي توجب بناءه، وهو مثل (كُلٍّ)، المتفق علىٰ إعرابه، و(بعض) بمعنىٰ: (الجزء)، وأتبع الجزء الكل في إعرابه، فلما أجري مجرىٰ خلافه لم يضمن معنىٰ الحرف، ولما لم يضمن معناه لم يجب فيه البناء وجرىٰ علىٰ أصل الإعراب كـ(كل).(٣)

*** *** ***

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر المخصص لابن سيده ١٧/ ١٣٢، وحاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل ٢/ ٩٦، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

المبحث الثالث: الأمور التي تكتسبها كلمة (بعض) بالإضافة

أولًا: التأنيث، فكلمة (بعض) مُذَكَّر في الوجوه كلها، وهو لا ينفصل من الإضافة،(١) وقد يكتسب التأنيثَ من المضاف إليه المؤنث، بشرط أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، وأن يكون صالحًا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، من غير أن يتغير المعنىٰ، فمتىٰ تحقق هذان الشرطان كان اكتساب المضاف التأنيثَ من المضاف إليه قياسًا،(٢) وذلك نحو قول العرب: (قُطِعَتْ بعضُ أصَابِعِهِ) فـ(بعض) مُذكَّر أُضيفَ إلىٰ (أصابع) وهو مؤنث(٣)، فاكتسبَ التأنيث منه، بدليل اتصال تاء التأنيث بآخر الفعل (قُطِعَ)؛ لتدل علىٰ تأنيث نائب فاعله وهو كلمة (بعض) التي هي جزء من المضاف إليه، ويصح الاستغناء عن

---

(١) ينظر الكتاب٢/٣٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٩، والمسائل الحلبيات للفارسي ص٢٦٣، والمسائل العسكريات ص١٤٢، وشرح الكافية للرضي٣/ ٣٨٥، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (بعض)، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة١٣٧٧هـ، ١٩٥٨، ولسان العرب لابن منظور(بعض).

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٣٧.

(٣) الْإِصْبَعُ مؤنَّثة، وكذلك سائرُ أسمائها، مثل الْخِنْصِرِ وَالْبِنْصِرِ، والأجودُ في أُصْبَعِ الإنسان التأنيث، وقال الصَّغَانِيّ أيضًا: يذكَّرُ ويؤنَّثُ، والغَالِبُ التأنيثُ، ومما يدل علىٰ تأنيثه ما رواه الأَسْوَد بن قَيسٍ، عَنْ جُندَب البَجَلِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَارٍ، فَدَمِيَتْ إِصْبَعُه، فقال النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ أَنْتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ". الحديث في سنن الترمذي ٥/ ٤٤٢، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، وينظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (ص ب ع)، المطبعة الأميرية بمصر، ط١٩١٢،٣م.

المضاف هنا، وإقامة المضاف إليه مقامه، من غير أن يفسد المعنىٰ، فيقال: (قُطِعَت أَصَابِعُه).

قال سيبويه: «وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابِعه، وإنما أَنَّثَ (البعضَ)؛ لأنَّه أضافه إلىٰ مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه»(١)

وفي موطن آخر يقول: «والبعض مذكّر»(٢)

ومن ذلك قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء : ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾(٣)، بتاء التأنيث في (تلتقطه)(٤) لكونه مسندا إلىٰ اسم مذكر(بعض) اكتسب التأنيث من المضاف إليه (السيارة)؛ لصلاحية الاستغناء عن المضاف (بعض) إذ يجوز في غير القرآن الكريم أن نقول: (تلتقطه السيارة).

قال الفراء: «قوله:﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾، قَرَأَه العَامَّةُ بالياء لأنَّ (بعض) ذَكَر، وإنْ أضيف إلىٰ تأنيث، وقد قرأ الحسن فيما ذكر عنه: (تلتقطه) بالتاء، وذلك أنه ذهب إلىٰ السّيارة، والعرب إذا أضافت المذكّر إلىٰ المؤنّث،

---

(١) الكتاب ٤/ ٥١، وينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٣٤، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ٢/ ٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨.

(٣) سورة يوسف ، الآية (١٠).

(٤) ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ٢/ ٤٩، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، و البحر المحيط٦/ ٢٤٤، وإتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا ص٢٦٢، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبدالفتاح القاضي ص٥٥،

وهو فعل له، أو هو بعض له، قالوا فيه بالتأنيث والتذكير....، وإنما جاز هذا؛ لأن الثاني يكفئ من الأوّل، ألا ترئ أنه لو قال: (تلتقطه السيّارة) لجاز، وكفئ من (بعض)، ولا يجوز أن يقول : (قد ضربتني غلام جاريتك)؛ لأنك لو ألقيت الغلام، لم تدلّ الجارية علىٰ معناه»[1].

وَكذلك قِرَاءة ابْنِ عمر، وَابْن سِيرِينَ، وَأَبُي الْعَالِيَةِ : ﴿ يَوْمَ تأْتِي بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن﴾[2] بتاء التأنيث في الفعل (تأتي)؛ لكونه مسندًا إلىٰ (بعض) الذي اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وهو (آيات)؛ لصحة الاستغناء عن المضاف، فنقول في غير القرآن: (يوم تأتي آياتُ رَبِّك).[3]

قال المبرد : «التأنيثُ علىٰ المجاورةِ لمؤنث، لا علىٰ الأصل»[4]

ومنه قول الشاعر:

إِذا بَعْـــضُ السَّـــنين تَعَرَّقَتْنَـــا كَفَـىٰ الأَيْتَـامَ فَقْـدُ أَبـي اليَتـيمِ[5]

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦،٣٧، (بتصرف)، وينظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٠٤، وأوضح المسالك ٣/ ٨٧.

(٢) سورة الأنعام ، الآية (١٥٨).

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس٢/ ١٠٩ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري١/ ٥٢٤،

(٤) هذا النص غير موجود فيما توفر لدي من مصنفات المبرد، وقد نقله عنه الشوكاني في فتح القدير ٢/ ١٨١، والقرطبي ٤/ ٢٥٨٤.

(٥) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٩، و الكتاب ١/ ٥١، ٦٤ ، والمقتضب ٤/ ١٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦،والأصول لابن السراج ١/ ٧١ ، والفائق للزمخشري ٣/ ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٦، ولسان العرب (صوت)، و الأشباه والنظائر٣/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٠، ٢٢١.

(بعض) اكتسب التأنيث مما بعده وهو (السنين)؛ بالإضافة؛ لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنث، ولهذا قال: تعرقتنا بالتأنيث(١).

وزاد المبرد علىٰ هذا الوجه وجهًا آخرَ حيث قال: « قوله (إذا بعضُ السنين تعرقتنا) يُفَسَّرُ علىٰ وجهين: أن يكون ذهب إلىٰ أنَّ بعض السنين يؤنث لأنه سنة...، والأجود أن يكون الخبر في المعنىٰ عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيدًا ؛ لأنَّه غير خارج من المعنىٰ، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾(٢)، إنما المعنىٰ: فظلوا لها خاضعين، والخضوع بَيِّن في الأعناق ، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيدًا»(٣) .

ويرىٰ ابن جني أنَّ تأنيث المذكر من قبيح الضرورة؛ لأنه خروج عن الأصل إلىٰ الفرع، وإنما المستجاز من ذلك رَدُّ التأنيث إلىٰ التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل.

قال عند حديثه عن قول ابن كثير الطائي

يَأَيُّها الرَّاكِبُ المُزجِي مَطِيَّتَهُ سائلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ(٤)

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥،٢٦، و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٧٩٤، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي الطبعة : الأولىٰ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(٢) سورة الشعراء ، الآية ٤ .

(٣) الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٢/ ١٤١ .

(٤) البيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٦/ ٢٣٩، وسر صناعة الإعراب ص ١/ ٢٥، والخصائص ٢/ ٤١٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦، والإنصاف ٢/ ٧٧٣، وشرح المفصل ٥/ ٩٥، وتخليص الشواهد ص ١٤٨، ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١.

فإنما أنثه (أي: الصوت)؛ لأنه أراد الاستغاثة، وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأنه خروج عن أصل إلىٰ فرع، وإنما الذي يجوز من ذلك ردُّ التأنيث إلىٰ التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر، وهو يقع علىٰ المذكر والمؤنث، فعلمت بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذي لا ينكسر، ونظير هذا في الشذوذ قوله، وهو من أبيات الكتاب:

إِذا بَعْضُ السَّنين تَعَرَّقَتْنَا كَفَىٰ الأَيْتَامَ فَقْدُ أَبي اليَتيمِ(١)

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلا؛ لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين، وليس الصوت بعضَ الاستغاثة، ولا من لفظها، ونظائرُ هذا كثيرة، وفيه وجه آخر، وهو أنه أراد الأصوات، أخرجه مخرج الجنس؛ لأنه مصدر، والمصادر قلَّما تُجْمَعُ، كما تقول: قوم صَوْم، وزَوْر، وضَيْف"(٢).

وما ذكره ابن جني هنا من جعله تأنيث المذكر من قبيح الضرورة مخالف لما قاله في محتسبه، حيث ذكر أن اكتسابَ المضاف التأنيثَ من المضاف إليه كثير في لغة العرب.

قال في المحتسب ردًّا علىٰ ابن مجاهد حينما غلَّط قراءة أبي العالية:﴿ **لا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا** ﴾(٣): «ليس ينبغي أن يُطْلَق علىٰ شيء له وجهٌ في العربية قائم -وإن كان غيره أقوىٰ منه- أنه غلط، وعلىٰ الجملة فقد كثر عنهم تأنيثُ فعل

---

(١) سبق الحديث عنه

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥،٢٦.

(٣) سورة الأنعام الآية (١٥٨)، وينظر في القراءة : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٤٢.

المضاف المذكر، إذا كانت إضافته إلىٰ مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به، وأنشدنا أبو علي لابن مقبل:

قد صرَّح السيرُ عن كُتْمَانَ وابتُذِلتْ وَقْعُ المَحَاجِنِ بالمُهْرِيَّةِ الذُّقُنِ(١)

فأنث (الوقع) وإن كان مذكرًا لَمَّا كان مضافًا إلىٰ "المحاجن"، وهي مؤنثة؛ إذ كان الوقع منها. وكذلك قول ذي الرمة:

مشَيْن كما اهتزَّت رماح تَسَفَّهَتْ أعاليَهَا مَرُّ الرِّياحِ النواسِمِ(٢)

فأنث (المرَّ)؛ لإضافته إلىٰ الرياح، وهي مونثة؛ إذ كان (المَرُّ) من الرياح، ونظائر ذلك كثيرة جدًّا، لا وجه للإطالة بذكرها، فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان؛ إذ كان من النفس وبها.

وإن شئت حملته علىٰ تأنيث المذكر لَمَّا كان يعبر عنه بالمؤنث، ألا ترىٰ إلىٰ قول الله سبحانه: ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (٣) ، فتأنيث الْمِثل لأنه في المعنىٰ حَسَنة.....، وعليه أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾(٤)

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو في ديوان ابن مقبل ص٣٠٣، والخصائص ٢/ ٤١٨، والمحتسب ١/ ٢٣٧، ولسان العرب (كتم)،وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٦.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ٧٥٤ والكتاب ١/ ٥٢،٦٥، والمقتضب ٤/ ١٩٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨والخصائص ٢/ ٤١٧والمحتسب ١/ ٢٣٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨، ولسان العرب (عرد)، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٠، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠.

(٣) سورة الأنعام الآية (١٦٠).

(٤) المحتسب لابن جني ١/ ٢٣٧،٢٣٦.

ويظهر من هذا أنَّ ابن جني له في هذه الظاهرة قولان:

الأول: أنه يَقْصُرُ تأنيث المذكر علىٰ الشعر، بل ويجعله من قبيح الضرورة.

والآخر: أنه يجعله مما كثر استعماله في اللسان العربي، شعرًا ونثرًا، ولعل هذا الذي فعله ابن جني من تعدد وجهات النظر في المسألة الواحدة من قبيل التطور العلمي والفكري عند العلماء، يعني نمو آرائهم وتدرجها وفق نضجهم العقلي في مراحل حياتهم.

وظاهرة تأنيث المذكر وردت في أساليب كثيرة، – كما يرىٰ ابن جني في أحد قوليه – وهذه الأساليب يصح محاكاتها والقياس عليها،

ثانيًا: الظرفية، إذا أضيف (بعض) إلىٰ ظرف اكتسب منه الظرفية كقوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾(١) و ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾ (٢)

وقول الشاعر:

أنا أبو المِنْهالِ بَعْضَ الأَحْيانْ لَيْسَ عليَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ(٣)

فـ (بعض) اكتسب الظرفية من إضافته إلىٰ اسم مؤقت(٤).

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٥٩).

(٢) سورة المؤمنون الآية (١٣٩).

(٣) البيت من بحر السريع، قاله أبو المنهال، وهو أبو عيينه بن المهلب وهو في الخصائص ٣/ ٢٧٠، ولسان العرب (أين)، و(ضأل)، والدرر اللوامع ٢/ ١٤١، والهمع ٣/ ٩٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٣١٨، و(الضؤلان): الضعيف الحقير، و(بعض) في البيت ظرف؛ لإضافته إلىٰ الأحيان.

(٤) ينظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٠٩.

وقد اشترط النحاة لوجوب استفادة المضاف من المضاف إليه الظرفية أن يكون المضاف دالا علىٰ الكلية أو الجزئية كلفظ (كل) نحو: قوله تعالىٰ:﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذْنِ رَبِّهَاۗ﴾(١) أو لفظ (بعض) كما مثلنا سابقا، وأن يكون المضاف إليه ظرفًا في أصله(٢).

ثالثًا: المصدرية نحو: (ضربته بعضَ الضرب)، ف (بعض) مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: ضربته ضربًا بعضَ الضرب(٣)، ومنه قوله تعالىٰ:﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ (٤)

*** *** ***

(١) سورة البقرة من الآية (٢٥٩).

(٢) ينظر ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك ٢/ ٣٣٧.

(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٤٦.

(٤) سورة الحاقة الآية (٤٤).

المبحث الرابع: مراعاة لفظ (بعض) ومعناها

اتفق النحويون علىٰ أن كلمة (بعض) لفظها مفرد مذكر[1]، ولكنَّ معناها قد يكون غير ذلك، ولهذا يراعىٰ في الضمير العائد عليها مطابقته للفظها حينًا نحو:(بَعْضُ الناسِ غَابَ)، أو لمعناه حينًا آخر نحو: (بَعْضُ الناسِ غاب، أو غابت، أو غابا، أو غابتا، أو غابوا، أو غبن)، وهي تجري في ذلك مجرىٰ (كل).

قال سيبويه: « كل ذاهب، وبعضٌ ذاهب».[2]

قال الفراء عند توضيحه قولَه تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجارَةِ لَما يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهارُ﴾[3]: "تذكير مِنْهُ علىٰ وجهين: إن شئتَ ذهبتَ به - يعنىٰ (مِنْهُ) - إلىٰ أَنَّ البعض حَجَرٌ، وذلك مُذَكَّرٌ ، وإن شئتَ جعلتَ البعض جمعًا في المعنىٰ، فذكَّرته بتذكير (بعضٍ).[4]

وقال ابن سيده: «إنَّ (كُلًا) لفظٌ واحد، ومعناه (جميعٌ)، ولهذا يحمل مرة علىٰ اللفظ، ومرة علىٰ المعنىٰ، فيقال: (كُلُّهم ذاهبٌ)، و(كلهم ذاهبون)، وكل ذلك قد جاء به القرآن والشعرُ....، و(بَعْضٌ) يجري هذا المجرىٰ»[5].

وقال أبو الحسين الكاتب[6]: «بَعْضُ اسم يقع علىٰ الذكر والأنثىٰ، فيكون لفظه موحدًا لا يتغير عن صورته، ولك فيما تكنىٰ به عنه أن تتركه موحدًا مذكرًا علىٰ اللفظ؛ فتقول: بعضهم قال، يعني رجلين ورجالًا وامرأة وامرأتين وجماعة نساء. ولك أن تظهر المعنىٰ فتثنىٰ وتجمع وتؤنث؛ فتقول: بعضهم قال وقالا وقالوا، وبعضهن قالت وقالتا وقلن».[7]

---

(١) ينظر الكتاب٢/ ٣٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٩، وشرح الكافية للرضي٣/ ٣٨٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٥٢.

(٣) سورة البقرة الآية (٧٣).

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٩.

(٥) المخصص لابن سيده ٥/ ٢١٣.

(٦)سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الكاتب (المتوفىٰ: ٣٦١هـ)، ينظر هدية العارفين ١/ ٣٨٩.

(٧) المذكر والمؤنث لأبي الحسين الكاتب ص ٣.

المبحث الخامس: (بعض) المقطوعة عن الإضافة بين التعريف والتنكير

ذكرنا سابقا أنَّ الأصلَ في استعمال (بعض) أن يلزم الإضافة إلىٰ مفرد ظاهر، أو مضمر لفظًا ومعنىٰ، وذلك كما في قول الله تعالىٰ:﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾(١)، وقوله تعالىٰ:﴿فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ﴾(٢)، فإذا تجرد عن الإضافة لفظًا؛ بأنْ حذف ما أضيف إليه نوِّن، والتنوين –حينئذ– عوض عن الكلمة المحذوفة أي: المضاف إليه، وذلك كما في قول القائل: (في المسجد رجالٌ بعضٌ يصلي وبعضٌ يذكر الله) أي: بعضهم يصلي، وبعضهم يذكر الله.

من ذلك ندرك أن لفظ (بعض) لا يتجرد عن الإضافة لفظًا إلا وهو بنيتها، أي: مضاف معنىٰ؛ سواء أكان مضافًا إلىٰ نكرة، أم مضافًا إلىٰ معرفة.

وللنحويين في (بعض) في حال تجرده لفظا عن الإضافة إلىٰ معرفة من حيث التنكير التعريف مذهبان:

الأول: يرىٰ سيبويه والجمهور أنه معرف بنية الإضافة؛ لأنه لا ينفك عنها أبدًا، فلما نويت الإضافة تعرَّف من جهة المعنىٰ، إذ إن معناه لا يتضح إلا بالمضاف إليه، وإن لم ينطق به، من قبل أنَّ لفظه يفيد البعضية، فهو يقتضي الشيء المُبعَّض، ومن ثَمَّ كان معناه في غيره فالإضافة فيها منوية، والمضاف إليه المحذوف كالملفوظ به، ولهذا يصح مجيء الحال منه، وهو مقطوع عن الإضافة لفظًا، وذلك كما في نحو: (مررتُ ببعضٍ جالسًا)، فـ(جالسًا) منصوب علىٰ الحال من (بعض)، وهي معرفة؛ لأن المضاف إليه فيها منوي، أي:

---

(١) سورة الحجرات الآية ١٢.

(٢) سورة البقرة الآية ٧٣.

ببعضهم، ومعلوم أن الأصل في صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفةً؛ لأنَّ الحكمَ علىٰ المجهول لا يفيد غالبًا.

قال سيبويه: «باب ما ينتصب خبره؛ لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصَف، ولا تكون وصفًا، وذلك قولك: (مررت بكلٍّ قائمًا)، و(مررتُ ببعضٍ قائمًا، وببعضٍ جالسًا)....، وصار معرفة؛ لأنه مضاف إلىٰ معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه».(١)

وقال ابن يعيش: « وأمَّا (كلٌّ، وبعضٌ)، فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه، وهو مرادٌ، يدل علىٰ ذلك أنَّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما، لكانا نكرتَين، والذي يدل علىٰ تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحو قولك: (مررت بكُلٍّ قائمًا)، و(ببعض جالسًا)، والحالُ إنما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلا علىٰ ضُعْفٍ وضرورةٍ».(٢)

الثاني: ذهب الأخفش، والفارسي، وابن درستويه إلىٰ أن (بعضًا) المقطوعة عن الإضافة نكرة؛ لأنَّ نية الإضافة لا تكون سببًا في تعريفها، ويدلُّ علىٰ ذلك أن كُلًّا من (نِصْفٍ وثُلُثٍ ورُبعٍ) ونحوها إلىٰ (عَشْرٍ) إذا قطعت لفظًا عن الإضافة إلىٰ معرفة تكون نكرات بالإجماع، وإن كانت بنية الإضافة وذلك نحو (أكلت رغيفًا ونصفًا، أو وثلثا، أو وربعا)، فهذه الألفاظ نكرات باتفاق النحويين، مع

---

(١) الكتاب ٢/ ١١٤،١١٥، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/ ٣٢١٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٠، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/ ٣٢١٠.

كون كل منها مضافًا في المعنىٰ، ومثلها في ذلك لفظا (كلٍّ وبعضٍ)، فهما نكرتان في حال تجردهما لفظًا عن الإضافة إلىٰ معرفة، واستدل أصحاب هذا المذهب بأن أبا الحسن الأخفش حكىٰ عن العرب أنهم يقولون: (مررت بهم كلًّا) فينصبون (كلًّا) علىٰ الحال ويجرونه مجرىٰ (مررت بهم جميعًا).(١)

وردَّ ما احتج به أصحاب هذا المذهب بأنَّ العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة، وهم لا يريدون المضاف إليه، ومن ذلك قطع الإضافة في (نصف وثلث وربع) ونحوها إلىٰ (عشر)؛ لأنَّ كل لفظ من هذه الألفاظ له معنىٰ صحيح في نفسه، فلا يحتاج إلىٰ ذكر المضاف إليه لتوضيح هذا المعنىٰ، فحينما يحذف المضاف إليه من كلٍّ منها لا يلقي المتكلم إليه بالًا، فاقتضىٰ ذلك أن تكون هذه الألفاظ نكرات، وهو ما أجمع عليه النحويون، أمَّا (كلٌّ وبعضٌ) فإن معنىٰ كلٍّ منهما لا يتضح إلا بالمضاف إليه، مذكورا كان، أو غير مذكور، إذ إنَّ معناهما في غيرهما، فلا يجرد كلٌّ منهما عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنىٰ، ولذا كانا معرفتين بنية الإضافة.(٢)

وأمَّا ما حكاه أبو الحسن الأخفش عن العرب من أنهم يقولون (مررت بهم كلًّا) فقد رد بندرته وشذوذه في الاستعمال، وما كان كذلك فتركُ الأخذ به أحسن.

وبناء علىٰ ذلك يرجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور وذلك لعدم الاعتراض عليه.

*** *** ***

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٥٠، و ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٢١٠، والتصريح ٣/ ١٣٧.

(٢) ينظر التصريح وحاشية يس عليه ٢/ ٣٥.

المبحث السادس: ما تختصُّ به (بعض) المقطوعة عن الإضافة من حيث الإعراب

(بعض) اسم معرب متمكن يتأثر بالعوامل، ولهذا يأتي مرفوعًا ومنصوبا ومجرورا، سواء ذكر معه المضاف إليه، أو كان منويًّا، فإذا كان المضاف إليه منويًّا، بمعنىٰ أنَّ (بعضًا) تكون مقطوعة عن الإضافة لفظًا، فقد ذكر النحاة أنها تختص بأمرين:

أحدهما: أنَّها لا توصف ولا يوصف بها، وهذا ما صرَّح به سيبويه إذ قال:

«هَذَا بَاب مَا ينْتَصب خَبره؛ لِأَنَّهُ معرفة، وَهِي معرفةٌ لا توصف، وَلَا تكون وَصفًا، وَذَلِكَ قَوْلك: (مررتُ بكلٍّ قَائِما) و(مررتُ ببعضٍ جَالِسًا)، وَإِنَّمَا خُروجُهما من أَن يَكُونَا وَصفين أَو موصوفين؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ لَك أَن تَقول: (مَرَرْتُ بكلِّ الصَّالِحين) وَلَا(بِبَعْضٍ الصَّالِحين)، قَبُحَ الوصفُ حِين حذفوا مَا أضافوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالفٌ لما يُضَاف، شاذٌّ مِنْهُ، فَلم يجرِ فِي الْوَصْف مجْرَاه، كَمَا أَنهم حِين قَالُوا: (يَا الله) فخالَفُوا مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام لم يصلوا أَلفه وأثبتوها، وَصَارَ معرفَة؛ لِأَنَّهُ مُضَاف إِلَىٰ معرفَة، كَأَنَّك قلتَ: (مررتُ بكُلِّهم وببعضهم)، وَلَكِنَّك حذفتَ ذَلِك المضافَ إِلَيْهِ، فَجَاز ذَلِك كَمَا جَازَ (لاَهِ أَبُوكَ)، تريد (لله أبوك) حذفوا الألفَ واللامين، وَلَيْسَ هَذَا طريقةَ الْكَلَام وَلَا سبيلَه؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ من كَلَامهم أَن يُضْمِرُوا الْجَار....، ولا يكونان وصفا، كما لم يكونا موصوفين، وإنما يوضعان في الابتداء أو يبنيان علىٰ اسم، أو غير اسم».[1]

ومعنىٰ كلام سيبويه أَنَّك لَا تَقول: (مررتُ بكلٍّ قَائِما)، وَلَا (ببعضٍ جالِسًا) مُبْتَدِئًا، وَإِنَّمَا يتكَلَّم بِهِ إِذا جَرَىٰ ذكرُ قوم فَتَقول: (مَرَرْت بكلٍّ)، أَي: (مررتُ

(١) الكتاب ٢/ ١١٤.

بكلِّهم) و(مررتُ ببعضٍ)، أي: (مَرَرْتُ ببعضهم)، فيستغنىٰ بِمَا جَرَىٰ من الْكَلَام، ومعرفةِ الْمُخَاطب بِمَا يُغني عَن إِظْهَار الضَّمِير، وَصَارَ مَا يَعْرِفُ المخاطبُ مِمَّا يُعْنَىٰ بِهِ مُغْنِيًا عَن وَصفه، وَلم يُوصَفُ بِهِ أَيْضا؛ لأَنهم لما أقاموه مُقامَ الضَّمِير، وَالضَّمِير لَا يُوصف بِهِ إِذا لم يكن تَحْلِيَةً، وَلَا فِيهِ معنىٰ تحليةٍ لم يَصِفُوا بِهِ لَا يُقَال: (مررتُ بالزَّيدين كُلِّ)، كَمَا لَا يُقَال: (مررتُ بكلِّ الصَّالِحين)....[1]

والآخر: أنها إذا وقعت مفعولًا به فلا يجوز تقديمها علىٰ الفاعل ، في نحو: قول القائل: (ضربَ القومُ بعضُهم بعضًا)، مع أنَّ الفاعل والمفعول ظاهرٌ إعرابُهما، وقد اختلف النحاة في تعليل ذلك علىٰ ثلاثة أقوال:

١- يرىٰ أبو حيان أنَّ تأخير المفعول هنا واجب؛ لأنَّ الفاعل مفسِّرٌ له.[2]

٢- يرىٰ الشاطبي أنَّه لا يجوز تقديم المفعول هنا؛ لما يلزم عليه من الفصل بين البدل والمبدل منه، فالسماع علىٰ التزام تقديم الفاعل، وبدلِهِ علىٰ المفعول.[3]

٣- ذهب السهيلي[4]، وتبعه ابن القيم[5] إلىٰ أنَّ سرَّ ذلك هو الضمير المحذوف من المفعول (بعضًا)، فإنَّ الأصل أن يقال: (ضَرَبَ القومُ بعضُهم

---

(١) ينظر المخصص ١٧/ ١٣٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب٣/ ١٤٧١، وهمع الهوامع٢/ ٧.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي٢/ ٦١٧.

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السهيليّ، حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير، كفَّ بصره وعمره سبع عشرة سنة، ونبغ، فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه، ومنها: نتائج الفكر، والروض الأنف، والأمالي، إلىٰ أن توفي بها سنة٥٨١هـ. ينظر الأعلام للزركلي٣/ ٣١٢.

(٥) هو شمس الدين أبو عبدالله محمد بن بكر بن أيوب بن سعد، المشهور بابن قيِّم الجوزية، وهو مفسِّرٌ، نحويٌّ، فقيهٌ، من مصنفاته: بدائع الفوائد، وزاد المعاد في هدي خير العباد، والتبيان في أقسام القرآن، والفروسية، ومفتاح دار السعادة، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، توفي سنة٧٥١هـ. ينظر الأعلام للزركلي ٦/ ٥٦.

بعضَهم)؛ لأنَّ حقَّ (بعض) أن يضاف إلىٰ الكلِّ، ظاهرًا أو مُضْمَرًا ، فلمَّا حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل، فيقولوا: (ضَرَبَ بعضًا بعضُهم)؛ لأنَّ اهتمامَهم بالفاعل قد قَوِيَ وتضاعف؛ لاتصاله بالضمير الذي لابد منه ، فبعد أن كانت الحاجة إلىٰ الفاعل مرة صارت الحاجة إليه مرتين.

فإنْ قيل : فما المانع من إضافة (بعض) إلىٰ الضمير إذا كان مفعولًا دون الفاعل، فتقول: (ضَرَبَ القومُ بعضَهم بعضٌ، أو (ضَرَبَ القوم بعضٌ بعضَهم)؟

قيل: الأصلُ أن يُذْكَرَ الضميران فيهما جميعًا، فلمَّا أرادوا حذفه من أحدهما؛ تخفيفًا، كان حذفه مع المفعول الذي هو كالفضلة في الكلام أولىٰ من حذفه مع الفاعل الذي لابد منه، ولا غنىٰ عنه ، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه، نَعَم قد يضاف إليه (بعض) وهو مفعول إذا كان البعض الآخر مجرورًا، كقولك : (خَلَطتُ القومَ بعضَهم ببعضٍ)؛ لأنَّ رتبة المفعول ههنا التقديم علىٰ المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم علىٰ المفعول، فحق الضمير العائد علىٰ الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم.[1]

*** *** ***

(١) نتائج الفكر للسهيلي ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ص١٧٥ .

المبحث السابع: دخول الألف واللام على (بعضٍ)

للنحويين واللغويين في حكم دخول الألف واللام علىٰ لفظ (بعض) قولان:

الأول: ذهب الأصمعي ، وأبو حاتم السجستاني، والزجاجي وابن خالويه، والزبيدي، إلىٰ أنه لا يجوز دخول الألف واللام علىٰ لفظ (بعض) ، ومثلها في ذلك كلمة (كلٍّ).

يقول أبو حاتم السّجستاني:«قلت للأصمعي: رأَيت في كتاب ابن المقفع (العِلْمُ كثيرٌ، ولكنْ أَخْذُ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْكِ الكل)، فأَنكره أَشدَّ الإِنكار، وقال: الأَلف واللام لا يدخلان في (بعضٍ، وكلٍّ)؛ لأَنهما مَعرفة بغير أَلف ولامٍ، وفي القرآن العزيز: (وكلٌّ أَتَوْه داخِرينَ)[1]، قالَ أَبو حاتم: ولا تقولُ العربُ:(الكُلُّ، ولا البعضُ)، وقد استعمله الناسُ حتىٰ سيبويه والأَخفش في كُتُبهما؛ لقلة علمهما بهذا النَّحو، فاجْتَنِبْ ذلك، فإِنه ليس من كلام العرب»[2].

والمُفادُ من نصِّ الأصمعيّ أنَّ لغةَ النحاة ليسَت حجّةً في العربيّة، ولا تَرقىٰ إلىٰ مرتبة شواهد كَلام العرب، وأنَّ كتابَ الله يَخلو مُطلقًا من تَعريف (كلٍّ وبعضٍ) بالألف واللام.

---

(١) سورة النمل الآية (٨٧).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٤٩١، وينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن الأصبهاني الباقولي ١/ ١١١، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ولسان العرب (بعض)، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ٢/ ٦٩.

وقد اعتذر الزجاجي عن إدخال (أل) عليهما في كتابه (الجمل)؛ إذ قال في صدر باب البدل: «ويُبدل البعضُ من الكلِّ»[1]، ثم اعتذر عن هذا الاستعمال بقوله: « وإنما قلنا: (البَعْضُ والكلُّ) مجازًا، وعلىٰ استعمال الجماعة لهُ مُسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: ويُبدل الشيءُ من الشيءِ وهو بعضُه»[2].

والذي دعا الزجاجي إلىٰ هذا الاعتذار أنَّ بعض النحويين المعاصرين له عارضه في كونه أدخل (أل) علىٰ (كلٍّ وبعضٍ) في حين أنكره النحويون المتقدمون، ويُعَدُّ إدخال (أل) عليهما عندهم لحنًا؛ لكونهم يقدِّرُون هذين اللفظين تقدير المعارف، إذ إنهما مضافان معنىً؛ وإن لم يضافا في اللفظ، ولذا قبح إدخال (أل) عليهما، فلما عورض الزجاجي بذلك اعتذر عن إدخالها عليهما، واحتج بأنَّ النحويين قد فعلوا ذلك قبله فاتبعهم.[3]

وقال ابن خالويه: «العوامُّ وكثيرٌ من الخواصِّ يقولون: (الكلُّ والبعضُ)، وإنما هو (كلٌّ وبعضٌ)، لا تدخلهما الألف واللام؛ لأنهما معرفتان في نية الإضافة، وبذلك نزل القرآن، وكذلك هو في أشعار القدماء».[4]

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي ص ٢٣.

(٢) السابق ص ٢٤، ٢٥، وينظر لسان العرب (بعض).

(٣) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي ص ٩٦، ٩٧، تحقيق أ.د/ حمزة عبد الله النشرتي.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢/ ١٤٩، ت/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

وجاء في تاج العروس: «ولا تدخلهُ اللامُ، أي: لامُ التَّعريف؛ لأنَّها في الأصلِ مضافةٌ، فهي معرفةٌ بالإضافةِ لفظًا، أو تقديرًا، فلا تقبل تعريفًا آخَرَ، خلافًا لابنِ دَرَسْتَوَيْه، والزَّجَّاجيِّ، فإنَّهما قالا: (البعضُ والكلُّ)، قال ابنُ سِيدَه: وفيه مسامحة، وهو في الحقيقة غيرُ جائزٍ، يعنِي أنَّ هذا الاسمَ لا ينفصلُ عن الإضافة، وقد خالف ابن دَرَسْتَوَيْهِ الناس قاطِبةً في عصره، وقال النَّاقِدِيّ:(١)

فَتَــىٰ دَرَسْــتَوِيّ إِلــىٰ خَفْــضِ أَخْطَــأَ فِــي كُــلٍّ وَفِــي بَعْــضِ

دِمَــــاغُه عَــــفَّنَه نَوْمُــــه فصــارَ مُحْتاجــًا إِلــىٰ نَفْــضِ(٢)

وتبع هؤلاء العلماء في عدم جواز دخول الألف واللام علىٰ (بعض) الأعلم الشنتمري(٣)، والسخاوي(٤)، وأبو حيان(٥)، والسمين الحلبي(٦)، والفيروزآبادي(٧)، والشيخ خالد الأزهري(٨)، والسيوطي(٩).

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حميد الناقدي، من علماء القرن الخامس، وكان عالما باللغة والنحو والشعر، توفي سنة٤٨٤هـ. ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٨/ ٢٩، تحقيق مصطفىٰ عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) البيتان من بحر السريع، ينظر تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (بعض).

(٣) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري ١/ ٤٤٥ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورا معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٤) ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي ١/ ٣٧ ،تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

(٥) ينظر البحر المحيط ١/ ٢٥٨.

(٦) ينظر الدر المصون ١/ ١٨٠.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ٢/ ٢٥٨، تحقيق/ محمد المصري، مطبعة الفيصل، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

(٨) ينظر التصريح ٣/ ١٣٧.

(٩) ينظر الهمع ٤/ ٢٨٦.

وقد احتجَّ هؤلاء النحويون لمنع دخول الألف واللام على (بعض) بما يأتي:

١- أن لفظ (بعض) من الألفاظ الجامدة الملازمة للإضافة، وإضافته محضة، ونعني بالمحضة: ما كان فيها الاتصال بين المضاف والمضاف إليه قويًا، وليست علىٰ نية الانفصال؛ لأصالتها، ولأنَّ المضاف في الغالب خالٍ من ضمير مستتر يفصل بينهما، وسميت مَحْضَة؛ لأنها خَالِصَةٌ من شَائِبَة الِانْفِصَال، وتسمىٰ معنوية؛ لأنها أفادت أمرًا معنويًا، وهو تعريف المضاف إن كانَ المضاف إليه معرفَة، نحو (غُلَام زيدٍ) وتخصيصه إن كان نكرة، نحو (غُلَام امرَأَة).(١)

وأكثر ما يكون المضاف في الإضافة المحضة: اسمًا جامدًا غير مؤول بالمشتق، كالمصادر وأسمائها، والمشتقات الشبيهة بالجوامد التي لا تعمل مطلقًا، كأسماء المكان، والزمان، والآلة، وأفعل التفضيل علىٰ المشهور.(٢)

ولا يجوز في هذا النوع من الإضافة دخول (أل) المعرِّفة علىٰ المضاف؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بينها وبين الإضافة، نحو: (هذا غلام زيد)، فلو قيل: (هذا الغلامُ زيدٍ)، كان خطأ، وذلك لأنَّ (أل) تعرِّف الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّفه بالملك والاستحقاق، ولا يجوز اجتماعُ معرِّفين مختلفين علىٰ اسم واحد، وليس في العربية شيء يجمع فيه بين (أل) المعرفة، والإضافة المحضة.(٣)

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢٨ ، ٢٢٩.

(٣) ينظر اللامات للزجاجي ص ٥١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٤، ويجيز الكوفيون في الإضافة المحضة دخول (أل) علىٰ المضاف، بشرط أن يكون اسم عدد، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود، وفي أوله (أل) أيضًا، فلابد من وجودها فيهما معًا، نحو: (قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام)، وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب، وورود عدة أمثلة صحيحة تكفي عندهم للقياس عليها، والبصريون لا يجيزون هذا، مستندين في المنع إلىٰ أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق؛ فكما لا يصح أن يقال:

ولتقدير هذه الإضافة في كلمة (بعض) امتنع هؤلاء النحويون من إدخال الألف واللام عليها، فلو قيل (البعض) كان ذلك كالجمع بين الألف واللام، والإضافة، وهذا غير جائز.(١)

٢- جواز مجيء الحال من (كلٍّ، وبعضٍ)، من ذلك قوله: (مررت بكلٍّ قائمًا، وببعضٍ جالسًا) ، والحال إنما تكون من المعرفة، ولا يكاد يُعْثَرُ علىٰ مجيئه من النكرة إلَّا في ضرورة الشعر.(٢)

القول الثاني: ذهب الأخفش(٣)، والفارسي(٤)، وابن دَرَسْتَوَيَهِ(٥)، وصححه ابن الشَّجري(٦) وابن خروف(٧) إلىٰ جواز إدخال الألف واللام علىٰ (كلٍّ، وبعضٍ) لكونهما -عندهم- نكرتين في حالِ قطعهما لفظًا عن الإضافة إلىٰ نكرة،

اشتريت الرطلَ الفضةِ، -بالإضافة- لا يصح كذلك أن يقال: الثلاثة الكتب -بالإضافة- ؛حملًا للنظير علىٰ نظيره، وقياسًا للشيء علىٰ ما هو من بابه، فَعِلَّة المنع عندهم هي التنظير، والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوىٰ؛ لاعتمادها علىٰ السماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل؛ فلا مانع من الأخذ به، غير أن المذهب البصري أكثر شهرة، وأوسع شيوعًا، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته؛ لتتماثل أساليب البيان اللغوي، وتتوحد، حيث يحسن التماثل والتوحد، ينظر ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك٢/ ٣١٧.

(١) ينظر تهذيب اللغة ١/ ٤٩١، وسفر السعادة ١/ ٣٧، والبحر المحيط ١/ ٢٥٨، والتصريح ٢/ ٣٥، والهمع ٤/ ٢٨٦.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١١٤، ١١٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١١١٩، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٧/ ٣٢١٠.

(٣) ينظر رأي الأخفش في ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٩.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٧.

(٥) ينظر رأي ابن درستويه في تاج العروس (بعض).

(٦) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٣.

(٧) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٣٤٨، ٣٤٩، تحقيق د/ سلوىٰ محمد عمر عرب.

أو إلىٰ معرفة فلم يكن ثمة معرِّفٌ لهما، فإذا أُدْخِلَتْ (أل) علىٰ كلٍّ منهما تعرَّفا بها، ومن ثَمَّ لم يقبح تعريفهما بـ (أل)، ولا يُعَدُّ لحنًا؛ إذ إن ذلك لا يؤدي – عندهم– إلىٰ اجتماع معرِّفينِ علىٰ اسم واحد، ولذا كثر وروده في كلام كثير من النحويين.(١)

وقد ذكر ابن الشجري أنه يجوز–عند سيبويه– إدخال (أل) المعرِّفة علىٰ (كلٍّ وبعضٍ) قياسًا علىٰ جواز دخولهما علىٰ لفظ (نِصْفٍ)؛ إذْ لا خِلاف في أنَّه نكرة، عند قطعه عن الإضافة لفظًا كـ (كلٍّ وبعضٍ)، ومما يدل علىٰ تنكيره أنَّ سيبويه(٢) أجاز نصبه علىٰ الحال في قول الشاعر:

تَرَىٰ خَلْقَهَا نِصْفٌ قَنَاةٌ قَوِيمَةٌ ونِصْفٌ نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ(٣)

ونصبُه علىٰ الحال دليل علىٰ أنه نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول (أل) عليه؛ لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة، إذا قدّرت إضافته إلىٰ معرفة، وإذا لم تقدّر إضافته إلىٰ معرفة كان نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه،

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٤٩، ٩٥٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١١.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٦٢٣، والكتاب ٢/ ١١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٥٠٠، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد لابن ولاد ص١٢٠، وجمهرة اللغة ١/ ١٩٩، والخصائص١/ ٣٠١، وأمالي ابن الشجري١/ ٢٣٣، وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢.
والشاعر يصف امرأة بأنَّ أعلاها في إرهافه ولطافته كالقناة، وأنَّ أسفلها كالنقا ، وهو: الكثيب من الرمل، وذلك في امتلائه وكثافته، و(التمرمر): أن يجري بعضه في بعض.
والشاهد فيه: رفع (نصف) علىٰ القطع والابتداء ، ولو نصب علىٰ البدل، أو الحال لجاز، وقد نوقش سيبويه في الحمل علىٰ الحال؛ لأنه معرفة؛ لأنه في نية الإضافة، كأنه قال: (نصفه كذا ونصفه كذا)، ورُدَّ بأن تضمنه للإضافة لا يمنع تنكيره لفظا. ينظر الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص١٢٠، ١٢١.

كما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾[1]، و(بعضُ وكُلّ) مجراهما مجرىٰ (نصفٍ)، لأنَّه يقتضىٰ الإضافة إلىٰ ما هو نصفٌ له، كما أن (كُـلًّا) يقتضىٰ الإضافة إلىٰ ما هو كُلٌّ له، و(بعضًا) يقتضي الإضافة إلىٰ ما هو بعضٌ له، فإذا قُدِّرتْ إضافة (كلٍّ وبعضٍ) إلىٰ المعارف كانا معرفتين، وإذا قُدِّرتْ إضافتهما إلىٰ النكرات كانا نكرتين، فهما في هذا بمنزلة (نصفٍ)، تقول: (نصفُ دينار)، و(نصفُ الدينار)، و(كلُّ رجلٍ)، و(كلُّ الرجال)، و(بعضُ رغيفٍ)، و(بعضُ الرغيف)[2].

ونقل ابن الشجري عن الفارسي أنه استدل علىٰ صحة جواز دخول الألف واللام علىٰ (كلٍّ وبعضٍ) بما حكاه أبو الحسن الأخفش من قول بعض العرب: (مررتُ بهم كلًّا)، فينصبون (كلًّا) علىٰ الحال، ويجرونه مجرىٰ: (مررتُ بهم جميعًا)، وإذا جاز انتصابه علىٰ الحال، فيما حكاه الأخفش عن العرب، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه؛ لأنه قد ثبت تنكيره.[3]

وبناءً علىٰ ما سبق يكون دخول الألف واللام علىٰ (كلٍّ وبعضٍ) –في نظر ابن الشجري– جائزًا من جهتين:

إحداهما: أنك لا تقدّرهما مضافين إلىٰ معرفة، وإذا لم تقدّر إضافتهما إلىٰ معرفة جريا مجرىٰ (نصف)، وغيره من النّكرات المتصرِّفة.

---

(١) سورة النساء من الآية ١١.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤.

(٣) ينظر السابق نفسه.

والجهة الأخرىٰ: أن يكون (كلٌّ) علىٰ ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إيّاه حالًا بمعنىٰ جميعا، فيجوز دخول الألف واللام عليه، كما دخلا في الجميع، فقد ثبت بهذا أنّ من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطئ.(١)

وممن أجاز دخول الألف واللام علىٰ (بعضٍ) أبو العلاء المعري؛ إذ قال: «كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام علىٰ (كلٍّ وبعضٍ)، ويروىٰ عن الأصمعي أنه قال كلامًا معناه: قرأت آداب ابن المقفع فلم أرَ فيه لحنًا إلا في موضع واحد ، وهو قوله: (العلمُ أكثرُ من أنْ يُحاطَ بكلِّهِ فخذُوا البعضَ) ، وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز إدخال الألف واللام علىٰ (كل)، لا أنه لفظ بذلك، ولكنه يستدل عليه بغيره، والقياس يوجب دخول الألف واللام علىٰ (كل وبعض)...(٢)

وأرىٰ أنَّ الأفصح استخدام كلمتي (كلٍّ) و(بعضٍ) مجرَّدَتين من الألف واللام؛ لورودهما كذلك في القرآن الكريم، ولكن لا مانع من جواز دخولهما عليهما وذلك لما يأتي:

أولًا: أن هذا الاستعمال سُمع في بعض أشعار العرب ومنه قول مجنون بني عامر:

---

(١) السابق ١/ ٢٣٧.

(٢) عبث الوليد في الكلام علىٰ شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري إملاء أبي العلاء ص١٩٦، ١٩٧، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠، ورسالة الغفران لأبي العلاء المعري ص ٤٥٨، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، طبعة دار المعارف.

لا تُنكِرِ البعضَ مِن دَيني فَتَجْحَدَهُ ولا تُحَدِّثني أنْ سوف تَقْضِيني[1]

وقول الآخر:

شَهِدتُ بِهِ عن غارةٍ مُسْبَطِرَّةٍ يُطَاعِنُ بَعضَ القومِ والبعضُ طوَّحُوا[2]

فأدخل (أل) علىٰ (بعضٍ) في البيتين.

وقوله:

رَأَيْتُ الغَنِيَّ وَالفَقِيرَ كِلَيهِمَا إِلىٰ المَوتِ يأتي الموتُ للكلِّ مَعْمِدا[3]

فأدخل (أل) علىٰ (كلٍّ) .

ثانيا: أنَّ بعضهم ذكر أنَّ (أل) الداخلةَ علىٰ (بعضٍ) ليست (أل) التعريفيةَ، وإنما هي نائبةٌ عن الضمير المضاف إليه، أو المعاقبة للإضافة[4]، كما في قوله

---

(١) البيت من بحر البسيط، ونسب إلىٰ مجنون بني عامر، وليس في ديوانه، وهو في درة الغواص في أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ص ٢٠٢، وذكره صاحب الأغاني ٢/ ٤٢ برواية أخرىٰ وهي:

لا يعرف البعضَ من دَيني فَينكره ... ولا يُحَدِّثني أنْ سوف يَقْضِيني

(٢) البيت من بحر الطويل، ونسب للمرقش الأصغر في جمهرة أشعار العرب ص٤٤٢، والمفضليات٢٤٣، و(المسبطرة) بمعنىٰ الممتدة.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو منسوب لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص٤٠، وشرح درة الغواص للحريري ص٦٩، وعبث الوليد في الكلام علىٰ شعر ابي عبادة الوليد ص١٩٦.

(٤) نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، أجازه الكوفيون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وهو ظاهر مذهب سيبويه. ينظر الكتاب ١/ ١٥٨، و معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٤، والجنىٰ الداني ص ١٩٩، ومغني اللبيب ص ٧٧، وشرح بانت سعاد لابن هشام ص٣٠، وهمع الهوامع ١/ ٣١١.

تعالىٰ:﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[1]، والأصل: (واشتعل رأسي) فعوض (أل) عن ياء المتكلم،[2] وكما في قوله تعالىٰ:﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[3]، أي: أبوابها،[4] وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[5]، أي: (مأواه)، فقامت (أل) مقام الضمير.[6]

ومنه قول الشاعر:

كَـــأَنَّ بَـــيْنَ فكّهـــا والفَـــكِّ فَـأْرَةَ مِسْـكٍ ذُبِحَـتْ في دسُـكِّ[7]

والأصل: (بين فكِّها وفكِّها)، فنابت (أل) عن الضمير.

وقوله:

أكرِمْ بِهَا خُلّةً، لو أنّها صَدَقَتْ مَوْعُودَها أَو لو انَّ النُّصْحَ مَقْبُول[8]

---

(١) سورة مريم الآية (٤).

(٢) ينظر الكشاف ١/ ٥٢، والدر المصون ١/ ٢١٥.

(٣) سورة ص، الآية (٥٠).

(٤) ينظر الدر المصون ٩/ ٣٨٥.

(٥) سورة النازعات الآية (٤١).

(٦) ينظر الدر المصون ١٠/ ٦٨٢.

(٧) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩، ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زكك)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١، وأسرار العربية ص ٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٣٥.

والفَكُّ: الحنك. المِسْك: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ، والفأرة (هنا) الوعاء الذي يجتمع فيه المسك، و ذُبِحَتْ بمعنىٰ فُتِقَتْ، أو شُقَّتْ، والشاعر يصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.

(٨) البيتُ من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩١، وشرح بانت سعاد لابن هشام ص٣٠، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٣٠٨، ٣١١.

فـ (أل) في (النصح) خلفٌ عن الضمير، والأصل: (لو أنَّ نصحها) علىٰ إضافة المصدر إلىٰ المفعول.(١)

ثالثا: أنَّ بعضهم جوَّزَ دخول الألف واللام علىٰ (بعضٍ) علىٰ أنه مؤول بالجزء، والجزء يدخل عليه الألف واللام، فيقال (الجزء)، فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامه.

قال الأَزْهَرِيُّ: « النحويُّون أَجازُوا الألفَ واللامَ في (بعضٍ، وكلٍّ)، وإن أباهُ الأَصمَعِيُّ....، بناءً علىٰ أنَّها عوضٌ عن المُضَافِ إِليه، أَو غير ذلِكَ، وجَوَّزَهُ بَعضٌ، علىٰ أَنَّهُ مُؤوَّلٌ بالجُزءِ، وهوَ يَدخُلُ عَليه (أل)....»(٢)

وقال النَّووي(٣): «قال الإمام أبو نزار الحسن بن أبي الحسن النحوي(٤) في كتابه المسائل السفرية: منع قوم دخول الألف واللام علىٰ (غير وكل وبعض)، وقالوا: هذه (أي غير)، كما لا تتعرَّفُ بالإضافة لا تتعرَّفُ بالألف واللام، قال: وعندي أنَّه تدخل اللام علىٰ (غير وكل وبعض)، فيقال: (فَعَلَ الغَيْرُ ذلك)، و(الكُلُّ خيرٌ من البعض)، وهذا لأن الألف واللام هنا ليستا للتعريف، ولكنها المعاقبة للإضافة نحو قول الشاعر: (كان بين فكها والفك)، إنما هو (كان بين

---

(١) ينظر شرح بانت سعاد ص٣٠، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٣١١.

(٢) لسان العرب، وتاج العروس (بعض).

(٣) هو الإمام الحافظ محيي الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مرِّي الحزامي الشافعي، صاحب التصانيف النافعة، كان حافظا للحديث، قيل عنه: كان أوحد زمانه في العلم، والورع، والعبادة، وخشونة العيش، وأنه كان لا يضيع له وقت في ليل أو نهار حتىٰ في الطريق، توفي سنة ٦٧٦هـ. ينظر الأعلام للزركلي ٨/ ١٤٩.

(٤) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار، كنيته أبو نزار، وهو من كِبار النَّحويين، لقَّبَ نفسه بملك النحاة، وكان من فقهاء الشافعية، له مصنفات في الفقه والنحو والأدب، و (ديوان شعر) و (مقامات) مولده ببغداد، ووفاته في دمشق (٥٦٨ هـ). ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٠٤، الأعلام للزركلي ٢/ ١٩٣.

فكِّها وفكِّها)، ثم إن (الغير) يُحمَلُ علىٰ الضِّدِ، و(الكُلُّ) يُحمَلُ علىٰ الجملة، و(البعْضُ) يُحمَلُ علىٰ الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضًا من هذا الوجه، والله تعالىٰ أعلم(١).

رابعًا: أن كثيرًا من النُّحاة واللغويين والفقهاء استعملوها بـ (أل) في حديثهم وتعبيرهم عن بعض الظواهر النحوية واللغوية والفقهية، وهذه طائفة من أقوالهم التي وردت في مصنفاتهم:

❖ قال سيبويه: «وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعه، وإنما أنَّثَ (**البعضَ**)؛ لأنَّه أضافه إلىٰ مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنَّثْه»(٢)

وفي موطن آخر يقول: "و**البعض** مذكّر"(٣)

❖ وقال الفراء عند توضيحه قولَه تعالىٰ:﴿ **وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ** ﴾(٤): "تذكير مِنْهُ علىٰ وجهين: إن شئتَ ذهبتَ به - يعنىٰ (مِنْهُ) - إلىٰ أَنَّ **البعض** حَجَرٌ، وذلك مُذَكَّرٌ ، وإن شئتَ جعلتَ **البعض** جمعًا في المعنىٰ، فذكَّرته بتذكير (بعضٍ)، كما تقول للنسوة: ضربني بعضُكُنَّ ، وإن شئت أَنَّثتَه هاهنا بتأنيث المعنىٰ، كما قرأتِ القرَّاء : ﴿* **وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ**

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ٤/ ٦٥،٦٦، نشر وتصحيح وتعليق شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

(٢)الكتاب ٤/ ٥١.

(٣)الكتاب ٢/ ٣٤٨.

(٤) سورة البقرة من الآية (٧٣).

﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ (١): (وَمَنْ تَقْنُتْ) بالياء والتاء(٢)، علىٰ المعنىٰ(٣)، وهىٰ في قراءة أُبيٍّ: :﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾....."(٤)

وفي موطن آخر يقول: « والعرب تقول : عجبت من ظلمك نفسَك ، فينصبون النفس؛ لأن تأويل الكاف رفع،..... فابنِ علىٰ ذا ما وَرَدَ عليك، ومن ذلك قول العرب: عجبت من تساقط البيوت بعضُها علىٰ بعضٍ، وبعضِها علىٰ بعض، فمن رفع ردّ البعض إلىٰ تأويل البيوت؛ لأنها رفع، ألا ترىٰ أن المعنىٰ : عجبت من أن تسَاقَطتْ بعضُها علىٰ بعض، ومن خفض أجراه علىٰ لفظ البيوت، كأنه قال : من تساقطِ بعضِها علىٰ بعض».(٥)

ويقول: «(مِنْ) قد تكون لجميع ما وقعت عليه، ولبعضه، فأما **البعض** فقولك: اشتريت مِن عبيدك، وأما الجميع فقولك: رَوِيتُ مِنْ مائك(٦).

❖ وقال المبرد: "تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت **البعض** قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلىٰ ابتداء الغاية"(٧).

---

(١) سورة الأحزاب الآية (٣١).

(٢) القراءة بالياء هي قراءة الجمهور، أما القراءة بالتاء فقد نسبت إلىٰ ابن عامر والجحدري والأسواري. ينظر السبعة لابن مجاهد ص٥٢١، ومختصر ابن خالويه ص ١٩ وفتح القدير للشوكاني ٤/ ٢٧٦، والبحر المحيط ٨/ ٤٧٣.

(٣) من قرأ بالياء راعىٰ التذكير في لفظ (مَن) ومن قرأ بالتاء راعىٰ التأنيث في معناها. ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٣٠٨، والبحر المحيط ٨/ ٤٧٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٩.

(٥) السابق ١/ ٩٦.

(٦)السابق ٣/ ١٨٧.

(٧) المقتضب ١/ ١٨٢.

وقال: « وأمَّا التي تقع للتبعيض فنحو قولك: أخذت مال زيد، فيقع هذا الكلام علىٰ الجميع، فإن قلت: أخذتُ مِنْ ماله، وأكلتُ مِنْ طعامِه، أو لبستُ مِنْ ثيابِه، دلَّت (مِنْ) علىٰ **البعض**»(١).

❖ وقال ابن السراج: «اعلم: أن ما يُحكىٰ من الكلم إذا سمي به علىٰ ثلاث جهات، إحداها: أن تكون جملة، والثانية أن يشبه الجملة، وهو بعض لها، وذلك **البعض** ليس باسم مفرد، ولا مضاف»(٢).

وقال: « فإِذَا اجتمعت ثَلاثُ واواتٍ فهيَ أثقلُ؛ لأَنَّ الضمةَ بعضُ واوٍ، والكلُّ أُثقلُ مِنَ البعض»(٣).

❖ وقال أبو علي الفارسي: « ولو استعملتَ (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء، وذلك قولك: (أتأني القومُ لا يكون زيدًا) و(أتاني إخوتُك ليس عمرًا).....، لصار التقدير: لا يكون بعضهم زيدًا، وليس بعضهم عمرًا، إلَّا أن المضمر هنا لم يستعمل إظهاره....، وزعم الخليل أنهما قد استعملا وصفين، وذلك قولهم: (أتتني امرأة ليست فلانة) و(أتتني امرأة لا تكون فلانة)، فدل إلحاقهم علامة التأنيث علىٰ إجرائهم إياه صفة؛ لأن استعمالها في الاستثناء لا يكون الفعل فيه إلا علىٰ التذكير؛ لتقدير فاعله **البعض**، و**البعض** مذكر».(٤)

❖ وقال ابن جني: « ما قيس علىٰ كلام العرب، فهو من كلام العرب؛ ألا ترىٰ أنك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسمَ كُلِّ فاعل، ولا مفعول، وإنما سمعتَ

---

(١) السابق ٤/ ١٣٧.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ١٠٤.

(٣) السابق ٣/ ٣٧٦.

(٤) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ص٢٦٣، وينظر المسائل العسكريات ص١٤٢.

البعض فقستَ عليه غيرَه».[1]

وقال: « وإذا قلت: (أكلتُ من الطعام)، فقد نابت (مِنْ) عن **البعض**، أي: أكلت بعض الطعام».[2]

❖ وقال الجوهري: «(شخس) الشَخْسُ: الاضطراب والاختلاف، يقال: تَشاخَسَتْ أسنانُه، إذا اختلفت، ومال بعضُها، وسقَطَ البعض من الهَرَم».[3]

ويقول في مادة (مَذَعَ): « مَذَعَ لي الخبر، إذا حدَّثك ببعضه وكتَم **البعض**، حكاه عنه أبو عبيد، قال: والمذَّاع الذي لا يكتم السر، ويقال الكذَّاب».[4]

❖ وقال أبوحيان: « وتقول العرب: قام القوم إلاَّ أن يكون زيد، وزيدًا، بالرفع والنصب، فالرفع علىٰ أن (يكون) تامة، والنصب علىٰ أنها ناقصة، واسمهما ضمير مستكن فيها، يعود علىٰ **البعض** المفهوم مما قبله، التقدير: إلاَّ أن يكون هو، أي: بعضهم زيدًا».[5]

❖ وقال السهيلي: « وإنما جاء (أجمعون) بناء علىٰ (الأكرمون) و(الأرذلون)، لأن فيه طرفًا من معنىٰ التفضيل، كما في (الأكرمين والأرذلين)، وذلك أن الجموع تختلف مقاديرها، فإذا كثر العدد احتيج إلىٰ كثرة التوكيد؛ حرصًا علىٰ التحقيق، ورفْع المجاز، فإذا قلت: جاء القوم كلُّهم، وكان العدد كثيرًا، تُوُهِّمَ أنه قد شذ منهم **البعض**، فاحتيج إلىٰ توكيد أبلغ من الأول، وهو

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥٨.

(٢) السابق ٢/ ٢٧٦.

(٣)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (شَخَسَ).

(٤) السابق (مَذَعَ)

(٥) البحر المحيط ٢/ ٥٧٣.

أجمعون وأكتعون».[1]

وقال الرضي: « وربَّما سمَّىٰ بعضهم بدلَ البعضِ من الكلِّ: بدلَ الاشتمال أيضًا؛ لاشتمال الأول علىٰ الثاني؛ لكونه كُلًّا له، ولكنَّ المشهورَ إفرادُه بالتسمية ببدل **البعض**، ولا بد في بدل **البعض** والاشتمال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلىٰ المبدل منه»[2]

ويقول: «واعلم أن التذكير غالب للمؤنث، كما تقدم، في المثنىٰ والمجموع، فيكفي كون **البعض** مذكرًا، نحو: زيد وهند ضاربان، وزيد والهندات ضاربون»[3]

❖ وقال ابن منظور: « رَمَل الطواف هو أن يَهُزَّ المسلم مِنكَبَيهِ، ولا يسرع، وهو الذي أَمر به النبي صلىٰ الله عليه وسلم أَصحابه في عُمْرة القضاء؛ ليُرِيَ المشركين قوَّتَهم، حيث قالوا: وهَنَتْهم حُمَّىٰ يَثْرِبَ، وهو مسنون في بعض الأَطواف دون **البعض**».[4]

❖ وقال الإمام الشافعي وهو حجة يعتد بكلامه[5]: « وَإِنْ وَضَّأَ بَعْضَ

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٨٨،٢٨٩.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩٠.

(٣) السابق ٣/ ٣٨٥.

(٤) لسان العرب (رمل).

(٥) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه نسبة الشافعية كافة. ولد في غزة (بفلسطين) وحمل منها إلىٰ مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة ١٩٩هـ فتوفي بها، وقبره معروف في القاهرة، قال عنه عبدُ المَلِكِ بنِ هِشَامٍ: "قَوْلُ الشَّافِعِيِّ حجة في اللغة"، وَقَالَ المَازِنِيُّ: "الشَّافِعِيُّ عِنْدنَا حُجَّةٌ فِي النَّحوِ"، وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ الْجَارُودِ: "إِنَّ لِلشَّافِعِيِّ لُغَةً

أَعْضَائِهِ مَرَّةً، وَبَعْضَهَا اثْنَيْنِ، وَبَعْضَهَا ثَلَاثًا أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ وَاحِدَةً إِذَا أَجْزَأَتْ فِي الْكُلِّ أَجْزَأَتْ فِي الْبَعْضِ».(١)

هذه طائفة من أقوال بعض النحاة واللغويين والفقهاء، وردت فيها كلمة (بعض) بالألف واللام، مما يدل علىٰ علمهم بصحة هذا الاستعمال، وليس كما ذكر أبو حاتم السجستاني أنهم أكثروا من هذا الاستعمال، وليسوا علىٰ علم بصحته؛ لقلة علمهما بهذا النحو(٢)، ولو كان خطأ لأنكروه أشد الإنكار كما أنكره الأصمعي(٣).

وقد ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه المسألة في الدورة الحادية والخمسين ، وانتهىٰ إلىٰ القول بجواز دخول (أل) علىٰ (بعضٍ) وكان نصُّ القرار كالآتي:

جَيِّدَةً يُحْتَجُّ بِهَا كَمَا يُحْتَجُّ بِالْبَطْنِ مِنْ الْعَرَبِ"، وَقَالَ ثَعْلَبٌ: "إنَّ الشَّافِعِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- مِنْ بَيْتِ اللُّغَةِ، يَجِبُ أن تُؤخَذَ عَنْهُ"، وَقَالَ أَيضًا: "إنَّمَا يُؤخَذُ الشَّافِعِيُّ بِاللُّغَةِ لِأَنَّهُ مِن أَهلِهَا"، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هذه الأقوال كُلَّهَا لِيَتَبَيَّنَ قَدرُ الشَّافِعِيِّ عِنْدَ أَئِمَّةِ اللُّغَة، ويقول عنه بعض المحدثين: "لقد كان لاختلاط الشافعي بالهذليين وحفظه لقصائدهم ودواوينهم أثرٌ فعَّالٌ في نُموِّ ملكةِ ومعرفةِ الشافعي اللغويةِ، فألمَّ بلغةِ العربِ نحوًا وصرفًا، وكان عالمًا بلهجاتِ العربِ، وتصاريفِ كلامِها، ولهذا لم يُعْثَر لهُ علىٰ خطأٍ نحويٍّ، أو لغويٍّ، كَما عُثِرَ لغيره، وما كان يُظَنُّ أنَّه خطأٌ، فهو من قِلَّةِ معرفةِ النَّاقدِ، أو تَحامُلِهِ". ينظر والمجموع شرح المهذب لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ١٢/ ١٤، دار الفكر بدون، والأعلام للزركلي ٦/ ٣٥ ، ٣٦.

(١) الأم للإمام الشافعي ١/ ٤٧، دار المعرفة، بيروت ط ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(٢) ينظر لسان العرب (بعض).

(٣) السابق نفسه.

« يجري في الاستعمال دخول (أل) علىٰ (كلٍّ وبعضٍ)، فيقال (الكلُّ موافقٌ)، و(البعضُ موافقٌ)، وجمهرة النحاة يمنعون ذلك، علىٰ أنَّ منهم من أجازه....، لورود ذلك في الشعر، وقد جرىٰ بذلك استعمال المولدين، وترىٰ اللجنةُ إجازةَ دخول (أل) علىٰ (كلٍّ وبعضٍ)...»[1]

ومما يجب التنبيه إليه هنا أن لفظتي (كلٍّ وبعضٍ) بمنزلة (قبل وبعد) في أنَّ كلًّا منهما مما لا ينفك عن الإضافة، **فَلِمَ أُجِيزَ دخولُ الألف واللام علىٰ (كلٍّ وبعضٍ)، ولم يجز في (قبل وبعد)؟**

والجواب: أنَّ (كلًّا وبعضًا) اسمان متمكنان كلَّ التمكن في باب الاسمية، ولهذا إذا قطعا عن الإضافةِ لحقهما التنوين، أما (قبل وبعد) فهما ظرفان ناقصا التمكن، في باب الاسمية، ولهذا يبنيان عندما يقطعان عن الإضافة لفظًا لا معنىٰ، فجريا في ذلك مجرىٰ الظروف التي لم تتمكن، كـ (إذ، ولدن، وعند، ولدىٰ).[2]

*** *** ***

(١) ينظر معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور أحمد مختار عمر ١/ ١٥٣،١٣٧، عالم الكتب، القاهرة

الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص٦٥ للدكتور خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٦.

المبحث الثامن: تثنية (بعض) وجمعها، وتصغيرها، واجتماعها مع (من) التبعيضية

أولا: تثنيتها وجمعها:

أجمع النحويون علىٰ أنه لا يجوز تثنية (بعض)؛ لأنه لا يعطي بعد التثنية إلا ما يعطيه قبلها من البعضية.

قال ابن عصفور: « وجميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة، وهي:(كل، وبعض، وأجمع، وجمعاء، وأَفْعَلَ مِنْ)، والأسماء المتوغلة في البناء، وهي التي لم تكن معربة قط، نحو: مَن وكم....، ولم يُثنَّ (كلٌّ وبعضٌ)؛ لأنهما لا يُعطِيان بعد التثنية إلا ما يعطِيان قبلها من الكلية والبعضية».(١)

وذكر النحاة أن من شروط التثنية عدمَ الاستغناء عن تثنية الاسم بتثنية غيره، وكلمة (بعض) يستغنىٰ عن تثنيتها بتثنية كلمة (جُزْءٍ)، فيقال: (جُزْءَان)، ولا يقال: (بَعْضَان)، ومثلها كلمة (سواء) فلا يجوز تثنيتها؛ لأنهم استغنَوا بتثنية (سيّ) عن تثنيته فقالوا: (سِيَّان) ولم يقولوا: (سواءان)(٢)، يضاف إلىٰ ذلك أن كلمة (بعض) مصدر، كما ذكر كثير من اللغويين(٣) والمصدر لا يجوز تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه اسم جنس، يقع علىٰ القليل والكثير.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٧، ١٣٨، وينظر المقرب ٢/ ٣٩٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٥١.

(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٣٠، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ص ١٥.

(٣) ينظر المنجد في اللغة لعلي بن الحسن الهنائي الأسدي الملقب بـ (كراع النمل) ١/ ١٤٣، تحقيق د/ أحمد مختار عمر و د/ ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

قال ابن جني: « ولا يجوز تَثنِيَة الْمصدر ولا جمعه لأَنَّهُ اسم الجنس، ويقعُ بلفظهِ علىٰ القليلِ والكثير، فجرىٰ لذلك مجْرىٰ الماء والزَّيْت وَالتُّرَاب، فإنِ اختلفتْ أنواعهُ جَازَت تثنيته وجمعه، تقول: قُمْت قيامين، وَقَعَدت قعودين».(١)

وقد وردت كلمة (بعض) مثناة، ومجموعة علىٰ لسان بعض النحويين، وهذا من قبيل المسامحة.

قال ابن جني: « أُجْرِيَتِ الضمة مجرىٰ الواو، والكسرة مجرىٰ الياء؛ لأنهما **بعضان**، ونائبتان في كثير من المواضع عنهما، فقلبت الواو الساكنة للكسرة قبلها ياء، فقالوا: (ميزان وميقات)، والياء الساكنة للضمة قبلها واوا، فقالوا: (موسر وموقن).....».(٢)

وقال : «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو»(٣)

وقال الشاطبي: « فإذا قلت: (قام زيد)، فـ (زيد) بعض هذه الجملة الفعلية، وكذلك (ضرب زيد عمرًا)، فـ (زيد وعمرو) **بعضان** من الجملة، وكذلك ما أشبه».(٤)

*** *** ***

(١)اللمع في العربية لابن جني ١/ ٤٩ ،تحقيق/ فائز فارس ،دار الكتب الثقافية – الكويت.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٥.

(٣) السابق ١/ ٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش٥/ ٣١٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١١٨.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ٦/ ٢٢٧، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

ثانيا: تصغيرها:

اتفق العلماء علىٰ أنه لا يجوز تصغير كلمة (بعض) ؛ لأنَّ من شروط الاسم المصغر: أن يكون معناه قابلًا للتصغير، و(بعض) يدل بنفسه علىٰ التقليل، فليس في حاجة إلىٰ التصغير الذي يفيد التقليل.(١)

وثمة شيء آخر يمنع هذه الكلمة من التصغير، وهو كونها مصدرًا، والمصدر لا يجوز تصغيره، إلا إذا سُمِّيَ به.

قال ابن جني: « ولستُ أقول: إنَّ المصدرَ يُحَقَّرُ، لكنَّه كأنَّ إنسانًا سُمِّيَ إباءً، كما يُسَمَّىٰ مُضاءً، ثم حُقِّرَ ذلك الاسمُ لتحقير المُسَمَّىٰ به، فإن قيل: وهلَّا جاز تحقيرُ المصدر نفسِه ؟ قيل: لَمْ يَجُز ذلك، لانتقاضِ المعنىٰ به، وذلك أنَّ المصدر اسمٌ لجنسِ فِعلِهِ، والجنسُ أبدًا غاية الغايات، ونهاية النهايات في معناه، وما كانت هذه صورتَه في الشِّياع والانتشار، فما أبْعدَهُ من التحقير، وهو الغاية في الكثرة والعموم، ولذلك لم تُثنَّ عندنا المصادر، ولم تُكَسَّر، إلَّا أن تُوقَعَ علىٰ الأنواع المختلفة، وامتناع المصادر من ذلك عندنا كامتناع الأفعال».(٢)

*** *** ***

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢، وحاشية الصبان ٤/ ١٥٦، وشذا العرف في فن الصرف ص٩٩، وشرح المقرب لابن عصفور للدكتور علي محمد فاخر ٧/ ١٣٨، مكتبة الآداب ط١، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

(٢) المبهج لابن جني ص ١٦، وينظر التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد كحيل ص ٢٣٥.

ثالثا: اجتماعها مع (من) التبعيضية:

ذهب جمهور النحويين إلىٰ أنَّ (مِن) الجارة تأتي للتبعيض، وعلامتها: جواز الاستغناء عنها بكلمة (بعضٍ)[1]، وذلك نحو: (خذ من الدراهم)، فالمأخوذ بعض الدراهم، ومنه قوله تعالىٰ :﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾[2] أي: بعض ما تحبون، ولهذا قرأ ابن مسعود: (بعض ما تحبون)[3]

وإذا كانت (من) و (بعض) بمعنىٰ واحد، فهل يجوز الجمع بينهما في نحو: (أعطِ زيدًا بعضا مما لديك) ؟

الصواب صحة هذا التعبير، علىٰ أن تكون (من) توكيدًا في معناها لمعنىٰ كلمة (بعض).[4]

*** *** ***

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٢٧٦، و شرح التسهيل للمرادي ص٦٦٩ تحقيق: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م ، والتصريح ٣/ ٢٠،٢١.

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٩٢).

(٣) نصَّ علىٰ هذه القراءة ابن مالك في شرح التسهيل٣/ ١٣٤، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ٣/ ٢١، والزمخشري في الكشاف ١/ ٢٠٢، وقال: " وهذا دليل علىٰ أنَّ (من) في (مما تحبون) للتبعيض، ونحوه: (أخذت من المال)".

(٤) معجم الصواب اللغوي ص ١٨٧.

الخاتمة

الحَمدُ للهِ عَلَىٰ إفضَالِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَصَحْبِهِ وَآلِهِ

وبعد

فإنَّ أَبرزَ مَا وَصَلتْ إليه هذه الدراسةُ من نتائجَ ما يلي:

١- أنَّ كلمة (بعض) ليست من الأضداد، فلا تدل علىٰ الكلِّ كما زعم أبو عبيدة، وإنما تدل علىٰ جزء الشيء، قلَّ أو كثرَ، وهذا ما عليه أكثر النحويين واللغويين.

٢- أنَّ التنوين الذي يلحق كلمة (بعض) عند قطعها عن الإضافة هو تنوين العوض والتمكين معًا؛ لأنه عوض عن المضاف إليه المحذوف، ولأنَّ الاسم الذي يحويه معرب منصرف، وليس مبنيًا.

٣- أنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور في القول بأنَّ كلمة(بعض) معرفةٌ عند قطعها عن الإضافة هو الأولىٰ، بدليل جواز مجيء الحال منها، في قوله: (مررت بكلٍّ قائما، وببعضٍ جالسًا) ، والحال لا تكون إلا من المعرفة.

٤- صحة دخول (أل) علىٰ كلمة (بعض) عند قطعها عن الإضافة؛ استنادًا إلىٰ ما سُمع في بعض أشعار العرب، علىٰ أن تكون نائبةً عن الضمير المضاف إليه المحذوف، وهي ما تسمىٰ عند النحاة بـ(المعاقبة للإضافة)، أو علىٰ أن تكونَ كلمة (بعض) مؤولة بالجزء، وهو مما تدخل عليه (أل).

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىٰ حيان الأندلسي، تحقيق/ د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو لأبي عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د/ فايز ترهيني، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م
- الأصول في النحو لأبىٰ بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق د/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان- ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق الأستاذ/ إبراهيم الإبياري، مطبعة دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازىٰ زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م.

❖ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، دار الثقافة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م.

❖ أمالي ابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٢م.

❖ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

❖ الأم للإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت ط ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

❖ إنباة الرواة علىٰ أنباه النحاة للقفطي ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب، ط١.

❖ الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد لابن ولاد ، تحقيق د/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون.

❖ الإيضاح العضدي لأبي علىٰ الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

❖ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

❖ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون.

❖ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، مطبعة الفيصل، ط١، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

❖ البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، سنة١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط١.

❖ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر طبعة١٣٠٦هـ.

❖ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

❖ التبيان في تصريف الأسماء ، للدكتور أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ط١٣٩٨،٧هـ ، ١٩٧٨م.

❖ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق عباس مصطفي الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

❖ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

❖ تفسير القرطبي، دار الريان للتراث، بدون .

❖ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تحقيق د/ علىٰ محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولىٰ٢٠٠٧م.

❖ تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ، نشر وتصحيح وتعليق شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علىٰ ابن سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

❖ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، ت/ عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر.

❖ جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق/ رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٧م.

❖ الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

❖ حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م.

❖ حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي، بدون.

❖ خزانة الأدب ولب لباب العرب علىٰ شواهد شرح الكافية للبغدادي، تحقيق وشرح أ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

❖ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علىٰ النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧٦هـ– ١٩٥٧م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

❖ درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنىٰ ببغداد ١٨٧٠م.

❖ ديوان جرير، تحقيق/ نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣ بدون تاريخ.

❖ ديوان ذي الرمة، تحقيق/ عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان بيروت، ط٣، ١٩٩٨م.

❖ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهر ١٩٥٠م.

❖ ديوان كعب بن زهير، تحقيق وشرح، علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❖ ديوان لبيد، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

❖ رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، طبعة دار المعارف.

❖ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.

❖ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام علم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

❖ سنن الترمذي ، تحقيق وتعليق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

❖ شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

❖ شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر- ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

❖ شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق د/ محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦ .

❖ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

❖ شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق د/ سلوىٰ محمد عمر عرب.

❖ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، مطبعة محمد مصطفىٰ، وأحمد الحلبي القاهرة ١٣٠٢هـ.

❖ شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.

- شرح المعلقات السبع للزوزني، طبعة دار صادر- بيروت ، بدون.
- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المقرب لابن عصفور للدكتور علي محمد فاخر، مكتبة الآداب ط١، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.
- ضياء السالك إلىٰ أوضح المسالك للشيخ محمد عبد العزيز النجار، مطبعة السعادة، ط٣، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
- العدد في اللغة لأبي الحسين بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الطاهر، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف بمصر.
- عبث الوليد في الكلام علىٰ شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، إملاء أبي العلاء المعري، مكتبة النهضة المصرية ١٩٧٠م.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، ط٢، القاهرة ١٩٧١م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، بدون.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبدالفتاح القاضي، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت.

❖ القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

❖ الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم السيد شحاته، مطبعة نهضة مصر بالفجالة.

❖ كتاب الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

❖ الكتاب لسيبويه تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، دار المعرفة، بيروت لبنان.

❖ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن الأصبهاني الباقولي، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

❖ الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

❖ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار، دار الفكر ، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

❖ اللامات لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار صادر بيروت، ط٢ ، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

❖ لسان العرب لابن منظور، دار المعارف مصر.

❖ اللمع في العربية لابن جني ١/ ٤٩ ،تحقيق/ فائز فارس ،دار الكتب الثقافية – الكويت.

❖ المبهج في تفسير شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

❖ مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

❖ مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، شرح وتحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، بدون.

❖ المجموع شرح المهذب لأبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي ١٢/ ١٤، دار الفكر بدون.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علىٰ النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

❖ المحكم لابن سيده ، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، القاهرة١٣٧٧هـ، ١٩٥٨.

❖ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.

❖ المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت-، ط١، سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م

❖ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي - مطبعة الحلبي.

❖ المسائل العضديات لأبي علىٰ الفارسي تحقيق د/ علىٰ جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ المسائل المشكلة المعروفة بالغداديات لأبي علىٰ الفارسي، تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

❖ المسائل المنثورة لأبي علىٰ الفارسي تحقيق مصطفي الحادري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.

❖ المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

❖ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ، المطبعة الأميرية بمصر، ط١٩١٢م.

❖ معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد علىٰ النجار، دار السرور، بدون.

❖ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

❖ معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، والأستاذ/ محمد علىٰ حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

❖ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني ، ط/ مصطفىٰ الحلبي ١٩٦١.

❖ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

❖ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

❖ المقرب لابن عصفور، تحقيق د/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٦م.

❖ المنجد في اللغة لعلي بن الحسن الهنائي الأسدي الملقب بـ (كراع النمل)، تحقيق د/ أحمد مختار عمر و د/ ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

❖ نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورا معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط١، ١٩٩٨م.